الفصل السابع

الشريعة (البطّالة)

ذكرنا أن السيد الصادق أشار لفشل المصالحة في أكتوبر ١٩٧٨م في ندوة جامعة أم درمان الإسلامية، ولكنه وغيره من قادة الحزب والكيان ظلوا بالبلاد مستفيدين من هامش الحرية الذي حققته المصالحة لمعارضة النظام من الداخل، وشهدنا كيف برم النظام بتلك المعارضة فقام بمصادرة بيت المهدي في نوفمبر ١٩٨٢م وسلمه للسيد أحمد المهدي. ثم تدخل بنقض أسس اتفاقية سلام عام ١٩٧٢م فتفجرت حرب الحركة الشعبية لتحرير السودان في مايو ١٩٨٣م.

وسنرى في هذا الفصل أن معارضة حزب الأمة للنظام المايوي قد بلغت أوجها إثر إعلانه لقوانين سبتمبر ١٩٨٣م، تلك التي سماها النظام وأعوانه بقوانين الشريعة الإسلامية، ولكن رئيس النظام فضح مقاصده حينما قال (سنحكم بالإسلام البطال)! فلم تكن شريعة إسلامية ولكنها كانت (شريعة بطالة) بالفعل.

لقد اعتبر الحزب أن النظام سن تلك القوانين للعودة لمربع القهر والعنف السياسي ولكن هذه المرة باسم الدين، ففيها معنيان غموسان يغمسانها في الملعونات الوطنية والدينية: المعنى الأول مصادرة الحريات والانتكاس عن الهامش الجزئي الذي حققته المصالحة الوطنية، والثاني تشويه الدين واستخدامه عصا للجلاد.

ولهذا، وبرغم التيار العاطفي الذي سارع لمؤازرة التجربة الباكستانية تحت قيادة الجنرال ضياء الحق في ثمانيات القرن العشرين، وتعجل لتأييد التجربة النميرية، فقد برز صوت آخر يحذر من تلك التجارب ويؤكد على ضرورة عدم حساب سلبياتها على الحركة الإسلامية المعاصرة. وكان الصادق من بين أعلى هذه الأصوات التي صدعت بضرر الشعار السبتمبري وطنياً ودينياً.

وسوف نرصد هنا تسلسل الأحداث التي أدت إلى قوانين سبتمبر رجوعاً لأوراق

السيد الصادق في المقام الأول، ملخصين أهم التشريعات والإجراءات التي رافقتها، راجعين في المقام الأول لكتاب حرره في ذلك الوقت بعنوان (النظام السوداني وتجربته الإسلامية) كتبه من داخل السجن وتم تهريبه للمكتب في لندن حيث أشرفت الحبيبة سارا وطاقمها على طباعته وتوزيعه ضمن مطبوعات (الحركة الإسلامية السودانية).

وقد نقلنا عن ذلك الكتاب هنا بشكل تلخيصي، فهذا الفصل في سرده لخلفية القوانين وتشريعاتها وإجراءاتها إنما هو في غالبه تلخيص لذلك السفر.

إرهاصات سبتمبر

جاء في كتاب النظام السوداني وتجربته الإسلامية:

(في عام ١٩٨٢ م، وبعد آخر انتفاضة شعبية وقعت في يناير ١٩٨٢ أصدر النظام قانوناً قمعياً جائراً سماه قانون الطمأنينة، إضافة إلى قانون أمن الدولة، لتقوية القبضة القانونية على الشعب. وقانون الطمأنينة هذا شبيه بقانون العيب الذي استنه الرئيس المصري أنور السادات. وهو قانون فضفاض ويمكن في نظره أن يكون أي عمل مهما كان بريئاً جريمة تستحق العقاب. ولكن رغم التعديلات الدستورية المتشددة والقوانين القمعية فان تطبيق القوانين بواسطة الهيئة القضائية يضعف من قبضة النظام على الشعب، خاصة إذا كانت الهيئة القضائية تؤثر عليها مفاهيم العدالة وكرامة المواطنين.

وبدا للنظام أن الهيئة القضائية تشكل عائقاً في سبيل فرض استحكاماته الأمنية خاصة بعد أن دخلت معه في نزاع مطلبي خرجت منه منتصرة في عام ١٩٨١ م. وكان من بين قضاة الهيئة القضائية السودانية لجنة نظمت مواجهة النظام في النزاع المطلبي المذكور. وعرفت تلك اللجنة باسم لجنة دار القضاة لأنها كلفت بالإشراف على تأسيس دار للقضاة. ووضع القضاة بقيادة اللجنة دستوراً للدار نص على أن من واجب القضاة المحافظة على استقلال القضاء وحماية حريات المواطنين. وكان في ذلك جسارة لا يمكن أن يسكت عليها نظام يريد أن يسخر كل أجهزة الدولة وعلى رأسها القضاء لبسط سلطاته وإسكات معارضيه لذلك لم يكن مستغرباً أن يدخل النظام في مواجهة أخرى مع الهيئة القضائية.

بدأت المواجهة في يونيو ١٩٨٢ م عندما هاجم رئيس الجمهورية في خطاب علني

القضاة وحملهم مسئولية تعطيل مصالح الناس وعدم الفصل في القضايا والانغماس في الشهوات. وأعلن أنه سوف يصلح هذا الفساد وأول خطوة نحو الإصلاح طرد ٤٢ قاضياً من الخدمة، سيُلحق بهم آخرين حتى يطهر صفوف الهيئة القضائية. كان من بين هؤلاء القضاة المطرودين ٢٥ قاضياً حامت حولهم شبهات. ولكن البقية وهم ١٧ قاضياً كانوا هم أعضاء لجنة دار القضاة المقصودين أصلاً بالطرد. لم تمثل الهيئة القضائية لهذه الإساءة ولا للطرد وواجه القضاة النظام موحدين فأضربوا عن العمل ثم قدموا استقالات جماعية وصمدوا على موقفهم لمدة ثلاثة شهور.

حاول النظام الانقضاض على القضاة كما فعل بنقابة السكة حديد، وأعلن عن قبول الاستقالات وفتح الباب لتوظيف قضاة من أرباب المعاشات من «أفاضل الناس» للحلول محل القضاة المستقيلين. هذه الخطة فشلت فلم تضعف عزم القضاة ولم يتقدم أرباب المعاشات للحلول محلهم. ووقف الرأي العام السوداني مع القضاة وأيدتهم القوى السياسية ودعمتهم نقابة المحامين أدبياً ومادياً.

حاول النظام استجلاب قضاة مصريين للسودان، فوقفت الهيئة القضائية المصرية ضد ذلك وانتشر أمر القضاء السوداني، وصار لموقف القضاة إعلام قوي داخل السودان خارجه، وعقدوا ندوات مفتوحة ومستمرة في دار نقابة المحامين، فأقبل القانونيون السودانيون عليها، وأقبل معهم جماعات من المواطنين. هكذا تكونت نواة نشاط متزايد، ومع ظهور احتمالات الإضراب السياسي قرر النظام أن يتراجع ولكن لكيلا يظهره التراجع بمظهر الضعف فتتحرك ضده النقابات الأخرى قرر النظام أن يغطي تراجعه باقتعال موقف هجومي.

أما التراجع فقد اختار النظام وسيلته بتعيين لجنة للنظر في مطالب القضاة على رأسها أحد القضاة الكبار المعروفين بتأييده للمطالب. فأوكل النظام للجنة مهمة النظر في المطالب لتضع توصياتها فيقبلها، ويكون بذلك قد وضع حداً للمواجهة مع الهيئة القضائية.

أما التحرك الهجومي الذي يغطي التراجع فقد كانت وسيلته كالآتي: كان رئيس الجمهورية قد التقى بالقانوني الأستاذ النيل عبد القادر أبو قرون ذي التوجه الإسلامي

بدون ارتباط بأي تنظيم، فأرسل في طلبه وكلفه بوضع تشريعات إسلامية وإصلاحات قانونية ليصدرها رئيس الجمهورية بأوامر مؤقتة، معلناً بذلك « ثورة قضائية » لتحقيق العدالة الناجزة، ومعلناً تطبيق الشريعة الإسلامية ومتخذاً من التطبيق الإسلامي والعدالة الناجزة منبراً لمحاربة الفساد)[1].

شريعة أبو قرون وعوض الجيد وبدرية

عكف السيد النيل عبد القادر أبو قرون على مهمته العاجلة وطلب الاستعانة بصديق له وصفه بأنه أقدر منه على هذه المهمة هو السيد عوض الجيد محمد أحمد، فسمح له بالاستعانة به، كما أضيفت لهما الأستاذة بدرية سليمان مخيطة قوانين الطغاة الشهيرة. فأعدوا القوانين اللازمة ووضعوا ما اعتبروه خطة لتطبيق الشريعة الإسلامية. وأبلغوا رئيس الجمهورية بما أنجزوا ووضع توقيتاً مناسباً لإعلان قبول توصيات لجنة القضاة، وإعلان الثورة القانونية الجديدة التي ستغطي تراجعه أمام القضاة وتضعه في موقف المبادرة والهجوم.

يقول السيد الصادق:

(هذه القرارات التي أعلن عنها في ٨ سبتمبر ١٩٨٣ م باسم (الثورة التشريعية) فاجأت السودانيين جميعا بل فاجأت أعوان النظام أنفسهم، ومنهم قادة جبهة الميثاق الإسلامي (الجبهة الإسلامية القومية، ثم المؤتمر الوطني لاحقاً) والذين كانوا يشاركونه الحكم ولم يستشرهم في الأمر بالمرة. ورغم هذه الحقيقة حاولت أجهزة الإعلام أن تدعي أن ما حدث كان متوقعاً وكامناً في وثائق النظام وسياساته المعلنة ولم يكن وليد لحظاته وظروفه.

هذا مع أن جعفر النميري نشر باسمه كتابين الأول سماه النهج الإسلامي لماذا؟ (١٩٨١) والثاني سماه النهج الإسلامي كيف؟ (١٩٨٢). وفي الكتابين يتحدث عن الإسلام كتراث والإسلام كتربية والإسلام كقدوة حسنة ولا يتناول الإسلام كشريعة وأساس للقانون بل يعتبر ذلك من مسئوليات الأجيال القادمة.

لقد كان التوجه الجديد مفاجئاً لأنه يتعارض مع الدستور الدائم الذي وضعه النظام

(١) النظام السوداني وتجربته الإسلامية، بتلخيص وتصرف

والدلائل على ذلك متعددة منها:

أولا: الدستور يذكر الإسلام في المادة ٩ وتنص المادة على أن الشريعة الإسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع. فهنا مساواة بين الشريعة والعرف وهما لا يجبان المصادر الأخرى.

ثانيا: الدستور يذكر الإسلام في المادة ١٦ وهذه المادة تجعل السودان قطر ثلاثي الديانة: الإسلام، والمسيحية، وكريم المعتقدات. وتلزم المادة ١٦ الدولة بالتعبير عن قيم هذه الأديان.

وكان التوجه مفاجئاً لأنه لا ينسجم مع وثيقة النظام السياسية الأساسية (ميثاق العمل الوطني)، والنبرة الأساسية في الميثاق أنه اشتراكي ووطني ولا ذكر للإسلام إلا باعتباره تراثاً روحياً: (إن الثورة الاشتراكية الوطنية سوف تحرر المجتمع وتحقق تقدما روحياً وفكرياً ومادياً)[1]. وتحليل الميثاق للأوضاع السياسية والاقتصادية تحليل ماركسي إذ جاء فيه: (ولم تكن الحرية ذات يوم من الأيام ومن الناحية العملية ذات مفهوم مجرد..فقد ارتبط مفهومها في كل العهود بمصالح القوى الاجتماعية السائدة)[2]. و(إن صورة المجتمع -أي مجتمع -إنما يشكلها في الأساس نمط الإنتاج الاقتصادي). وأهم حدث إسلامي في تاريخ السودان (الثورة المهدية) يعتبرها الميثاق حدثاً وطنياً وحسب.

إن دستور السودان لسنة ١٩٧٣ م والذي سنت تحت مظلته قوانين سبتمبر، وميثاق العمل الوطني، والاتحاد الاشتراكي هي مؤسسات ووثائق النظام السوداني الحاكم الأساسية وواضح أنها قليلة الصلة بالإسلام..

التردد بعد الإعلان:

لم يدرس النظام آثار التشريعات الإسلامية على الجنوب، ولا على كيانه الداخلي، ولا على علاقاته الخارجية. فوجد نفسه بعد إعلان القوانين الإسلامية يواجه نقداً شديداً من ثلاث جهات هي: أعوانه في الداخل وأصدقاؤه في الخارج، وقاعدة الحركة الإسلامية

(١) (ميثاق العمل الوطني ص ٧).
(٢) (الميثاق ص ٢٨)

السودانية الأساسية التي استنكرت استغلال الشعار الإسلامي في المناورات السياسية، وانتقدت التطبيق المجزأ لأحكام الإسلام. وكان أوضح موقف لهؤلاء ما اتخذناه في خطبة عيد الأضحى الذي صادف بعد أيام من إعلان القوانين (في ١٨/٩/١٩٨٣م) فاعتقل النظام طائفة منا في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣م. كذلك عارض القوانين اللبراليون والعلمانيون واليساريون السودانيون المعارضون أصلاً لتطبيق الأحكام الإسلامية. واعتقل النظام الأستاذ محمود محمد طه وعدد من الأخوان الجمهوريين إثر بيان عارضوا فيه التطبيقات الإسلامية في العصر الراهن.

قرر النظام التراجع عن التشريعات وظهر التراجع في حادثتين:

أولا: خطاب رئيس الجمهورية في عيد الاستقلال في ٣١/١٢/١٩٨٣م وكان متوقعاً أن يعلن عن التعديلات الأساسية التي سيدخلها تمشياً مع الاتجاه الإسلامي ولكنه صرف النظر عن أية تعديلات قائلاً: «النهج الإسلامي في السودان لن يكون على حساب الدستور روحه ونصوصه. فما تعارض الدستور معه وإنما أعان الدستور على تقدمه».. «النهج الإسلامي لن يكون على حساب التنظيم السياسي الواحد الاتحاد الاشتراكي العظيم بمواثيقه ورموزه ومؤتمراته ومنظماته».

ثانياً: قرارات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني في فبراير ١٩٨٤م حول الخط السياسي للفترة المقبلة وقد تحاشت فيها الإشارة للخط الإسلامي.

التراجع عن التراجع:

في بداية ١٩٨٤م التفت الأزمات حول النظام إثر تذبذبه، إضافة للحركة المطلبية التي انتقلت بعد القضاء للأطباء ثم للمحاسبين والصيارفة والمهندسين وغيرهم.

فراجع النظام موقفه بمواصلة الخط الإسلاموي بنفس الأسلوب الفوقي. فأصدر قانون المعاملات المدنية بأوامر مؤقتة في فبراير ١٩٨٤م، وأصدر قانون ديوان الزكاة والضرائب في مارس ١٩٨٤ بأمر مؤقت.

هذه القوانين صدرت من رئاسة الجمهورية بدون مناقشة مجلس الشعب لها (بالرغم من أنه كان مجلساً باصماً). ورغم كثرة القوانين الجديدة لكنها لم تقنع الرأي

العام السوداني بجدية النظام بل طغت عليها الأزمات الداخلية. وكان أقواها في مارس ١٩٨٤ م أزمة إضراب الأطباء الذي استمر لمدة ثمانية أيام ثم قدم الأطباء السودانيون استقالات جماعية في ٢٤ مارس ١٩٨٤ . وخوفاً من إعلان السودان منطقة موبوءة من قبل منظمة الصحة العالمية قرر النظام قمع الأطباء واعتقل لجنة الأطباء وعدداً من الأطباء القياديين. وتأزم الموقف، وأيدت القوي السياسية الأطباء وأيدتهم عدد من النقابات المهنية، وبدا أن موقف الأطباء سيكون شرارة للإضراب السياسي العام. وبدأت مواجهة بين النظام ونقابة المهندسين وكانت هنالك مواجهة بينه ونقابة المحاسبين والصيارفة استمرت مدة طويلة وانتهت إلى إضراب نقابة المحاسبين والصيارفة في يوم ٢٣ أبريل ١٩٨٤ م، وهي نقابة كبيرة عضويتها ١٤ ألف شخصاً. وقبل ذلك مباشرة تنازل النظام تنازلات أدت لعودة الأطباء للعمل.

في أواخر أبريل ١٩٨٤ كانت أزمة النظام معقدة ومكونة من حركات إضراب مطلبية لها صبغات سياسية، وحركة ثورة في الجنوب أدى إليها تردي الأوضاع الاقتصادية وخرق النظام لاتفاقية السلام بإقدامه على تقسيم الإقليم الجنوبي بالأمر الجمهوري، وزاد من حدتها اندفاع النظام في إصدار قوانين سبتمبر دون مراعاة حقوق الأقليات غير المسلمة. وتقدم عدد من المواطنين للطعن أمام المحاكم في دستورية هذه القوانين.

حاول النظام معالجة هذه المشاكل بوسائل سياسية وإدارية بتعطيل النظر في القضايا الدستورية. وأعلن عن تكوين لجنة لمراجعة الأجور والمرتبات لمواكبة ظروف المعيشة كان المقصود منها التسكين فقط لأنها كلفت بمراجعة هيكل الأجور واقتراح مصادر الإيرادات اللازمة لتمويل الصرف الجديد ولم تكن هناك مصادر إيرادات جديدة. وأخيرا ولعدم جدوى هذه الإجراءات أعلن النظام حالة الطوارئ في السودان في يوم ٢٩ أبريل ١٩٨٤ م للخروج من مآزقه المتعددة. ولفرض نظام إيجازي استثنائي على القضاء بواسطة محاكم الطوارئ فتساعد على ترويع لمواطنين وتخدم أغراض النظام الأمنية.

ولكيلا تظهر إجراءات الطوارئ على حقيقتها ألبسها النظام لباس الجدية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ولباس التصدي للفساد الإداري والمالي والخلقي الذي تردت فيه البلاد خمسة عشر عاماً (هي عمر النظام حتى وقتها) دون حسيب أو رقيب،

وفي خطاب شفوي سمى إجراءات الطوارئ بالشريعة (البطالة)!!

كل هذه الإجراءات كانت لتثبيت حكم النظام وإعطائه قدسية في قهر المواطنين والتنكيل بهم:

❖ أعلن النظام السوداني أحكاما إسلامية في قانون العقوبات بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٨٣ م وبعد شهرين اجتمع رئيس الجمهورية بقادة قيادات القوات المسلحة السودانية في نوفمبر ١٩٨٣ وقال لهم بإعلان تلك الأحكام صار الحاكم حاكماً بأمر الله، وصارت طاعته من طاعة الله، ومخالفته في أي أمر مهما كان صغيراً مخالفة لله.

❖ بعد الفراغ من إصدار القوانين والأحكام الإسلاموية وبعد أسبوعين من إعلان حالة الطوارئ أخذ رئيس الجمهورية البيعة لنفسه إماماً للمسلمين. بيعة لم يسبقها تمهيد ولا شورى بل فرضت على الحاضرين في قرية أبي قرون عندما ذهبوا لإحياء ليلة النصف من شعبان ١٤٠٤ ه الموافق ١٧ مايو ١٩٨٤ م. ومنذ أن أخذ رئيس الجمهورية لنفسه البيعة بالأمر الواقع وبالإكراه اشتد انفراده بالسلطة وتحويل جميع معاونيه إلى مشاهدين لا يعرفون من خططه ونواياه شيئاً ولا يجرؤ أحدهم أن يسأله. بل صار يعتقد أنه وصل مرتبة الاجتهاد فيطالع المصادر ويقرر في أهم الأمور لا يساهم معه الآخرون إلا بالصياغة الفنية والتنفيذ.

❖ وبعد أن فرضت البيعة على تجمعات مختارة من عمال ومزارعين وقوات مسلحة وغيرهم وفي قمة ظروف الطوارئ أرسل رئيس الجمهورية لمجلس الشعب في العاشر من يونيو ١٩٨٤ م مطالباً بتعديل الدستور تعديلات منها ما يلغي الدولة الحديثة والجمهورية في السودان لأنه يقتضي أن يكون السيد جعفر محمد نميري رئيساً وإماماً مدى حياته، وأنه هو الذي يعهد لمن يخلفه وعلى الناس مبايعته هو للحكم مدى الحياة والالتزام بمبايعة الشخص الذي يختاره لخلافته!!

ضوء على تشريعات التجربة المايوية

تتكون التجربة من الأحكام والقوانين والإجراءات الآتية:

قانون العقوبات لعام ١٩٨٣ الصادر في سبتمبر ١٩٨٣ م.

قانون أصول الأحكام الصادر في سبتمبر ١٩٨٣ م.

قوانين إجرائية وتنظيمية صادرة في سبتمبر ١٩٨٣ م: قانون الإجراءات الجنائية، قانون الإجراءات المدنية، قانون مجلس القضاء العالي، قانون الهيئة القضائية، قانون النائب العام.

قانون المحاماة.

قانون المعاملات المدنية الصادر في فبراير ١٩٨٤ م.

أخذ البيعة لرئيس الجمهورية إماما للمسلمين في قرية أبي قرون بينما كان يحضر احتفال النصف من شعبان ١٤٠٤ ه (مايو ١٩٨٤).

تقديم تعديلات للدستور في يونيو ١٩٨٤ لمواكبة الخط الإسلامي). [١]

العلل المشتركة التي لحقت بهذه الأحكام والإجراءات هي تعارضها مع الدستور الذي لم يفكر في تعديله إلا بعد تسعة أشهر، وتخليطها بين الفقه الشرعي والقانون الوضعي بشكل غرابي أعرج. والعجلة المخلة التي صيغت بها نصوص تلك القوانين فجاءت معيبة بشكل كبير [٢].

قال السيد الصادق:

(على أثر وقوع الثورة الإسلامية في إيران ونجاحها وإرتفاع راية الإسلام في مجالات مختلفة وعلى رأس حركات تحرير مختلفة فزع الفكر الغربي من الصحوة الإسلامية وصاروا يخشون أن تنجح الصحوة في إيجاد فكر إسلامي مستقل من الفكر والثقافة الغربية وقادر على تعبئة الشعوب الإسلامية في مواقف متحررة من التبعية للغرب فتضع حداً لتغريب الثروة وتقيم كياناً فكرياً وسياسياً أكثر تحدياً للغرب من الكيان الشيوعي نفسه -لأن الشيوعية في نهاية المطاف اجتهاد غربي وإن رأوه منحرفاً.

وكان وارداً في أذهان كثير من مفكري الغرب أن هذه الصحوة يمكن إجهاضها من الداخل وذلك عن طريق تبني الانتهازيين لها فيتخذونها وسيلة لدعم سلطتهم، ويطبقونها بطريقة مشوهة فاشلة فيخبو بريقها مثلما حدث لشعارات القومية العربية

(١) الصادق المهدي، النظام السوداني وتجربته الإسلامية. (بتلخيص وتصرف).
(٢) تفاصيل العلل المشار إليها في الكتاب السابق

ومثلما حدث لشعارات الاشتراكية الأفريقية (على يد الزعيم نكروما وآخرين). لا أحد يعلم على وجه اليقين لماذا تبنى جعفر نميري وضياء الحق في باكستان الحماس للشعار الإسلامي ولكنهما تبنيا هذا الشعار بحماسة وربطاه بتدعيم سلطانهما وربطاه أيضاً بخط لهما في السياسة الخارجية ملتزم استراتيجياً بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان هنري كيسنجر أثناء أزمة البترول فيما بعد ١٩٧٤ م حريصاً على ارتفاع أسعار البترول مع أن الظاهر من سياساته أنه ضد إرتفاعه، لأنه يعتقد أن ذلك في المدى البعيد لمصلحة مستهلكي البترول لأنهم سيجدون له بديلاً، كما أن ارتفاع سعر البترول يؤذي اليابان وألمانيا انغربية أكثر من غيرهما وهما منافسا أميركا اقتصادياً!

إنني أظن ظنا معقولاً أن جهة ما في الغرب كانت حريصة على تبني هذين الديكتاتورين للشريعة الإسلامية ليحرقا هذا الشعار فيتخذ من تجربتهما البرهان على عدم صلاحية الشريعة والأيام ستكشف الحقائق جلية)..

واستمر يصف ملابسات إعلان النميري للقوانين، وبعد أن أشار لتراجعه أمام مطالب القضاة قال: (كان النظام مكروهاً معزولاً فأراد ان يغطي تراجعه التكتيكي هذا بهجوم إستراتيجي لكيلا يرمي النظام بالضعف لذلك أعلن في ٨ سبتمبر ما أسماه «الثورة التشريعية» وفي هذه الثورة أعلن اول حلقة من قوانين سبتمبر لتطبيق الحدود وأعلن أنه قد طبق الشريعة الإسلامية وتصور الرئيس المخلوع أنه بهذه الثورة التشريعية قد حقق:

أ- إيجاد ركيزة فكرية لنظامه المتهاوي، ركيزة لها سندها الأصيل في السودان.

ب- أنه بإعلان تطبيق الشريعة سوف يصبح حاكماً شرعياً طاعته واجبة بأمر الدين ومخالفته بغي يعاقب عليه الدين.

ج- أن احكام الاسلام الحدية ستردع كل المخالفين وأن في اعلانها ما يثير حماسة المسلمين داخل السودان وخارجه فيدعمون نظامه.

ولكي لا يشارك أحد في فضل هذا الإنجاز فإن الرئيس المخلوع لم يشرك حلفاؤه (الأخوان المسلمون) في القرار ولا في وضع القوانين. بل أوكل المهمة لأشخاص يستمدون وجودهم منه (النيل ابوقرون- وعوض الجيد وبدرية سليمان) وترك

للأخوان المسلمين دور التجاوب والتأييد والتعبئة.

الأشخاص قليلو الخبرة والمعرفة الذين أوكل اليهم صياغة هذه القوانين صاغوها فأصدرها بأوامر مؤقتة وألزم لجنة التشريع في مجلس الشعب ومجلس الشعب نفسه رفع لائحة المجلس لإجازة هذه القوانين دون مناقشة وقد كان.

القوانين التي صدرت على التوالي وسميت قوانين سبتمبر تبلغ عشرة قوانين وتلا إصدارها إعلام كبير بأن السودان قد طبق شرع الله وعلى صدى ذلك بويع جعفر نميري إماماً للدين.

كنت خارج البلاد عندما صدرت هذه القوانين ولما قفلت راجعاً اجتمعتُ إلى زملائي فرأوا أن الذي حدث يشوه الإسلام ويعارض النهج الإسلامي الذي خططنا له مع آخرين.

عندما صليت بالناس في عيد الأضحى المبارك في يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٣ م أوردت في الخطبة تعليقاً على التشريعات الجديدة ما خلاصته:

أ- أننا نرحب بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان.

ب- تطبيق الشريعة يعني أن يقوم نظام سياسي واقتصادي واجتماعي إسلامي بكل حقوقه وضوابطه ثم تأتي العقوبات الشرعية لحمايته ولكن أن نبدأ بالعقوبات فتشويه للإسلام.

ج- أن السودان يعاني من مجاعة وفي عام المجاعة عطل عمر رضي الله عنه حد السرقة كما عطله في حالة، فلم يقطع يدي غلامي حاطب بن أبي بلتعة لأنه كان يجيعهما.

أما عيبها من الناحية الاسلامية فبيانه:

- لقد اتفق جميع دعاة الشريعة الإسلامية في هذا العصر أن البدء في تطبيق الشريعة بالعقوبات فيه تشويه للإسلام وهزيمة لمقاصده، هذا ما جاء على لسان الشيخ حسن البنا في مصر وما قاله الشيخ أبو الأعلى في باكستان. كلاهما تحدث عن كيفية تطبيق الشريعة وعن الضوابط اللازمة في هذا الصدد. وكلاهما أسس حركة إسلامية. الأول مؤسس

حركة الأخوان المسلمين. والثاني مؤسس حركة الجماعة الإسلامية.

• وإذا صرفنا النظر عن تلك النقطة فكثير من الجرائم التي نصت عليها الأحكام جرائم أركانها وضعية وعقوباتها إسلامية مثلا:

○ السرقة الحدية في الشريعة هي أخذ مال الغير خفية من حرز دون اضطرار على أن يبلغ المسروق نصاباً معيناً. هذا التعريف للسرقة لم يراع في هذه الأحكام فلم تراع شروط الحرز ولا الخفية ولا الاضطرار، وقطعت الأيدي بموجب أركان وضعية للجريمة.

○ الحرابة في الشريعة لها أركانها وهي النهب المسلح مع تعذر النجدة. هذه الأحكام أطلقت الحرابة على كل نهب أو كسر لمنزل أو دكان دون ضوابط.

○ في الشريعة لا يجوز أن يرمى أحد بتهمة فيها عبارة الزنا إلا إذا جاء معه بثلاثة شهود هو رابعهم. هذه الأحكام نصت على ما سمته الشروع في الزنا- إن مفهوم الشروع في الزنا هو مفهوم وضعي.

○ لذلك عندما دعوت جماعة من علماء المسلمين من مصر وباكستان والأردن في عام ١٩٨٧ م وكلفتهم بإصدار رأي في قوانين سبتمبر هذه بعد دراستها قالوا انها معيبة في جوهرها وفي صياغتها وقدموا تصويبا لها)[1].

وقال:

(لذلك ولأن هذه الأغراض مكشوفة لم يستجب أهل السودان للتجربة الإسلاموية المايوية، ولم يؤيدها إلا من كانوا يؤيدون النظام أصلاً.

صحيح أن النظام استقدم بعض المفكرين الإسلاميين من العالم العربي والإسلامي فأيدوا بعاطفة عمياء التطبيقات الإسلامية. ففي سبتمبر عام ١٩٨٤ م احتفل النظام بمرور عام على تطبيق الشريعة ودعا ضيوفا من أنحاء العالم الإسلامي المختلفة. لقد هنأ هؤلاء الضيوف نميري على إنجازه ولكن بعد سقوط نظامه دعت الحكومة الانتقالية في فبراير ١٩٨٦ م علماء ومفكرين من كل أنحاء العالم الإسلامي ليأتوا ويراجعوا مغامرة

(١) من كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

نميري الإسلامية.

وبعد أن درسوها قالوا إنها معيبة في جوهرها وصياغتها وتطبيقها. وكان الشيخ صلاح أبو إسماعيل أحد الذين دعاهم جعفر النميري للسودان في عام ١٩٨٤ م للمشاركة في الاحتفال بمرور عام على ما سماه بتطبيق الشريعة في السودان، ثم جاء ضمن وفد العلماء الذين دعوا في عام١٩٨٦ م لدراسة تجربة التشريع المايوية المسماة إسلامية ولتبيان مدى موافقتها للشرع أو من مخالفتها له وقد شارك في الحكم عليها وإظهار عيوبها حيث خلصت اللجنة إلى أن تلك التجربة معيبة في تنظيرها وفي تطبيقها وأنها شوهت الشرع.. فقلت له: كيف تسنى لك أن تشارك في التهنئة على تطبيقها في عام ١٩٨٤ م. قال لي: في عام ١٩٨٤ م لم نطلع على أية تفاصيل بل غمرتنا البهجة بتطبيق الشريعة فلم نسأل ولم ندرس ولكننا الآن درسنا وكشفنا العيوب!

وجملة القول إن تلك التجربة كانت معيبة في نصوصها وجوهرها وكأنها محاولة جادة للتلاعب بالدين وتوظيفه لخدمة الأغراض الدنيوية ولقهر المواطنين. كما شكلت خلافاً بين المسلمين السودانيين، وبينهم وغيرهم من المواطنين إبان الديمقراطية الثالثة فزايد حولها البعض واعتبروا الحديث عن تجميدها أو إلغائها تجميداً للشريعة.. عرقلت التجربة المايوية تطور التطبيق الإسلامي في السودان وأرجعته درجات).

وتعرض السيد الصادق للتجربة بالتفصيل في كتاب صدر له مؤخراً بعنوان (ميزان المصير الوطني في السودان). وروى ما سقناه أعلاه حول المواجهة بين نميري والقضاة التي أدت ليهجم عليهم بالثورة التشريعية، وقال إنه حرص على أن تكون التجربة بعيدة عن الأخوان المسلمين، بالرغم من أنه جعلهم على رأس لجنة «إعادة النظر في القوانين لتتماشى مع الشريعة الإسلامية» منذ ١٩٧٨ وسمي الترابي فيها رئيسا للجنة الفنية لصياغة القوانين[١].

وكان الترابي قال في فبراير من ذلك العام إنهم وضعوا خطة متكاملة لتطبيق الشريعة[٢]. ولكن النميري حرص حرصاً شديداً ألا تكون القوانين ذات صلة بهم،

(١) المحبوب ص ٤٥

(٢) القدال، سابق ص ١٩٢ ويذكر أن من أعضاء لجنة إعادة النظر في القوانين كان الشيخ علي عبد الرحمن والدكتوران حسن الترابي وجعفر شيخ إدريس.

وربما لأن القوانين أصلاً جاءت كوسيلة قمعية لتثبت أقدامه وتكون سيفاً مسلطاً ليس على أعدائه المعلنين فحسب ولكن على حلفائه الذين اتهمهم غير مرة بأنهم يتاجرون بالدين، مثلا، قال في فبراير ١٩٨٢م: لاحظت أن بعض المتحدثين يحاولون أن يقحموا الدين في أي رأي يريدون أن يطرحوه وينبغي ألا يزج بالدين إلا عن فهم وإدراك. فالحديث عن الدين في كل مرة في غير مكانه المناسب ما هو إلا تملق للجماهير. وأنا كرئيس للجمهورية والاتحاد الاشتراكي ما بتاجر بالدين[١].

وبدلا عن استشارة الترابي وشيخ إدريس وعلي عبد الرحمن وغيرهم من أعضاء اللجنة المكونة لذات الغرض، فقد كون النميري اللجنة الثلاثية المذكورة آنفاً (أبو قرون وعوض الجيد وبدرية). عينهم مستشارين وأوصاهم بالشروع في عملهم بسرية تامة وأن يحرصوا على ألا يرشح شيء لجارهم المستشار. وكان هذا واضحاً لجماعة الأخوان المسلمين ففي تأريخ الأستاذ المحبوب عبد السلام لهذه الفترة يؤكد أن النميري كان يعد لقوانين سبتمبر سراً وأنه اختار (لصياغة قوانينه الجديدة لجنة من ثلاثة قانونيين حرص في انتقائهم أن يكونوا بعيدين عن شبهة الانتماء للحركة الإسلامية وفور تكوين اللجنة أعفى «حسن الترابي» عن منصب النائب المنوط به صياغة مشروعات قوانين الحكومة، ليعينه مستشاراً برئاسة الجمهورية، وفيما جيئ بأعضاء اللجنة إلى ذات المؤسسة مستشارين تجاور مكاتبهم مكتب الدكتور الترابي ولكن مع تحذير شديد ألا يقربوه سراً ولا علناً)[٢].

لكن جبهة الميثاق الإسلامي لم تتلق الصفعة الواضحة بل صانعوا النميري وأظهروا له كل تأييد.. ربما كانوا ينشدون خلف زهير بن أبي سلمى:

وَمَن لا يُصانِع في أُمورٍ كَثيرَة يُضَرَّس بِأَنيابٍ وَيوطَأ بِمَنسِمِ

وبدلاً عن الاحتجاج على هذا التهميش في أمرٍ يهمها، فإنها كما قلنا اعتبرت أنها قد وجدت أخيراً مبرراً لبقائها في السلطة بعد أن تنكر النظام للمصالحة وتعهداتها.

فاندفعوا في تأييد النظام وبايعوا النميري إماما بشكل لا يناسب ما يعرفونه عنه، وقال

(١) القدال، نفسه ص ٢٠٤

المحبوب سابق ص ٤٦(٢)

أحد أبرز قادة جبهة الميثاق السيد يس عمر الإمام معلقاً على بيعة النميري: «انهمرت الدموع في أبي قرون وهي تستعيد ذكرى السيرة العطرة ومواقف الصحابة في بيعة الرضوان. وتحرك رئيس الجمهورية وسط الناس لا يحيط به الحراس. البيعة عهد سياسي يقوم على ركائز الدين وفعل ديني ينظم أمر المؤمنين في السياسة. وأمر البيعة لا يستوي إيمان المرء إلا به. نحن نبايع اليوم على سلطة متقدمة نحو الدين. واليوم تعود إمامة الصلاة إلى إمام المسلمين. حسمت البيعة الصراع الطويل الذي ظل يدور السنين المائة الماضية. ولأول مرة في تاريخ المسلمين تأتي الشورى واضحة وملزمة في صيغة البيعة للراعي»..«يسري في المسلمين التجديد كل مائة عام أو يبعث الله من يجدد لها أمر دينها. وتأتي هذه البيعة مظهراً وجوهراً ورمزاً ومعنى تزيل الريب من النفوس وتقطع الطريق على النكوص والردة».[1]

أي نصبوه إمام القرن.. فهل استحق النميري حقيقة تلك المكانة القيادية في دفاتر الإسلام؟

لقد أثبت السيد الصادق في كتاباته أن تلك القوانين كانت مفاجئة كذلك لتناقضها مع النهج المعلن في خطاباته وفي الكتابين الصادرين عنه في عامي ١٩٨١م و١٩٨٢م تحدث عن الإسلام كتراث وتربية وقدوة أما كشريعة وأساس للقانون فذلك من مسئوليات الأجيال القادمة[2].

وأعلن النظام بعد ذلك عن إغلاق مصانع الخمور ومحلات التعبئة، وأن يكون يوم الجمعة ٢٣ سبتمبر يوماً لإبادة الخمور في العاصمة ويعتبر يوم ٢٣ سبتمبر مناسبة دينية يحتفل بها على نطاق القطر، ووجه معتمد العاصمة بإقامة نصب تذكاري في مكان إبادتها، وقرر العفو عن جميع السجناء لأنهم حوكموا بغير قوانين الشريعة، ومنح كل

(١) نقلا عن محمد سعيد القدال الإسلام والسياسة في السودان ١٩٥١-١٩٨٥ دار الجيل، بيروت، ص ٢٢١-٢٢٢

(٢) كتاباه هما (النهج الإسلامي لماذا؟) و(النهج الإسلامي كيف؟) انظر كتاب: النظام السوداني وتجربته الإسلامية من إصدارات الحركة الإسلامية السودانية ١٩٨٤م، والصادق المهدي ميزان المصير الوطني في السودان

واحد منهم مائة جنيه وخطب فيهم قائلاً: إذهبوا فأنتم الطلقاء![1]

عيد الأضحى ١٤٠٣هـ (١٧ سبتمبر ١٩٨٣م)

درج الأنصار على إجراء صلاة العيد في فلاة فلا تكون داخل المساجد، ويعبرون عن الفرحة بكرنفال يركبون فيه الصافنات الجياد وتحيط بهم الطبول والتهليل والتكبير. كانت تلك المظاهر مع غيرها من مظاهر التجمع ممنوعة أيام البطش المايوي حيث مُنعت حتى حلقات الراتب أسوة بإجراءات ونجيت وسلاطين في التنكيل بالأنصار ربما إيفاءً للطاغية بوعده أن يلحق بالأنصار نكبة البرامكة! ولكن أيام الأنصار استؤنفت بعد المصالحة الوطنية. وفي هذا العيد ركب الصادق فرسه مع عدد من الخيالة وساروا جميعاً في موكب احتفائي بالعيد حتى فسحة المسجد الرابع المعروف بمسجد خليفة المهدي أمام قبة المهدي بأم درمان، يرافقهم ركب ضخم يهلل ويكبر ويحمل الأعلام، بينما النحاس يدوي بالعيد وبالعزة. كان ذلك في يوم السبت الموافق ١٧ سبتمبر ١٩٨٣م.

ثم اعتلى المنبر وكانت الخطبة الأولى حول الحج كالعادة، وفي الخطبة الثانية تعرض لأهمية العدل في الدين ولأسس التشريع في الإسلام وضرورة مراعاته لخمس أسس هي: (*الحرية، والشورى، والعدالة الاجتماعية، والتكافل، وعلاقات دولية مبنية على العدل، وحرية الدعوة*).

وقال إن جماعة من المسلمين سعت لإصدار وثيقة يهتدي بها الذين ينشدون إقامة نظام إسلامي وقفل الباب أمام التطبيق الجزئي الذي يضر بقضية الإسلام مشيراً للدستور النموذجي للدولة الإسلامية والذي أصدره المجلس الإسلامي الأوربي ذلك العام واشترك هو في صياغته.

ثم قال:

(لقد أصدر رئيس الجمهورية في السودان هذا الشهر تشريعات إسلامية، واستناداً عليها قفلت السلطات المعنية حوانيت الخمر، ونحن نرحب بهذه الإجراءات ونرحب بكل إجراء من شأنه تعظيم حرمات الله وقفل أبواب الفساد. ونحن نعتقد أن تنظيم

(١) القدال، سابق ص ٢٠٩-٢١٠

الحياة الخاصة والعامة على أساس الإسلام مطلب شعبي نؤمن به وتؤمن به جماهير الشعب السوداني. ونقول: إن إقامة نظام إسلامي توجب الالتفات إلى القواعد الخمسة التي ذكرناها وتوجب تربية قوية قويمة.

والحدود الشرعية عقوبات قصد بها الشارع أن يحمي النظام الإسلامي بها نفسه. فلا تكون الحدود فعالة إلا كوسائل لحماية النظام الإسلامي لنفسه، وهي عادلة وحكيمة ضمن معادلات وشروط وضعها الإسلام. وقديماً عطل عمر بن الخطاب رضى الله عنه حد السرقة فلم يقمه على غلامي حاطب ابن أبي بلتعة اللذين سرقا ناقة من رجل من مزينة لأن حاطباً كان يعطيهما أجراً زهيداً. وبدل من أن يقيم عمر الحد عليهما فرض على حاطب غرامة أربعمائة درهم أعطاها لصاحب الناقة المسروقة.

إذا لم يكن توزيع الأموال في مجتمع توزيعاً عادلاً، وقفلت أبواب الكسب الحلال على العطالى والفقراء، وكان ثراء الأغنياء فاحشاً ومتحققاً بأساليب مشبوهة فان إقامة حد السرقة في مثل هذا المجتمع تؤدي لحماية الظلم ودعم المظالم الاجتماعية.

إن حدود الإسلام جزء لا يتجزأ من نظامه السياسي، نظامه الذي يعدل في توزيع المال، وفي بث التكافل والإخاء. نظامه الذي يحارب السرقة أصلاً بالكفاية. نظامه الذي يحارب الزنا بالتربية القويمة وبتسهيل الزواج، نظامه الذي يحارب شرب الخمر أصلاً بالتربية الصحيحة، وفي نطاق هذا الإصلاح القوي القويم العادل يضع الإسلام عقوبات رادعة.

هذا هو عين العقل والحكمة، لأن قطع يد السارق في مجتمع يقوم على الظلم والحرمان يكون كمن:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

علينا أن نتجنب الوقوع في مثل هذا وأن ندرك شمول الطريق الإسلامي وإلا وقعنا في وعيد قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾[1].

(١) سورة البقرة الآية رقم (٨٥)

إلى سجن كوبر

كانت خطبة السيد الصادق والجمع الذي قيلت فيه رسالة قوية معارضة لهذه القوانين الضرار من كيان يعلم النظام قدراته واتساعه وقد ناطحه حتى أعيا قرنه. كان النميري يقضي العيد بين بعض أهله في دنقلا حينما سمع بالخطبة وما فيها وغضب من خطبة العيد ومن الكرنفال الذي صاحب الصلاة، وكيف يقبلها وهي تشكل تحدياً ومعارضة لنظام حبك القيود ونسج الكمامات للأفواه.. ولدى عودته للخرطوم أرسل فرق الاعتقال لكل قادة الأنصار وحزب الأمة المرموقين فتم اعتقال ١٨ منهم في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣م، المعتقلون كان على رأسهم السيد الصادق المهدي ومعه الدكتور عمر نور الدائم، والسيد صلاح عبد السلام، والسيد عبد الرسول النور، والأمير عبد الرحمن عبد الله نقد الله، وآخرون. وفي لقاء صحفي أجري معه قال نميري: «الصادق المهدي يعارض خطوات تطبيق الشريعة وفي خطبته أثناء العيد التي سبقت اعتقاله مباشرة أعلن معارضته تلك، وقال إننا يجب أن نقوى الجنيه السوداني.هل النبي صلى الله عليه وسلم انتظر حتى يقوي الجنيه »بتاعه« الصادق المهدي له طموحات كبيرة ويريد أن يكون هو الوريث الوحيد للسودان»[1].

ولا أنسى أبدا الغارة التي جاءت لاعتقاله فكان جيشاً ضخماً لعله كتيبة مدججاً بالسلاح، أحاط بمنزلنا بالملازمين إحاطة السوار بالمعصم، ودخل قسم منه إلى داخل البيت فزرعه في كل ركن بالجنود. وربما هذا الاعتقال بالذات محفور في ذاكرتي لأنه الأول في سن وعيي. كان الشعور بالقهر مراً، ولو وجدت قنبلة يومها لفجرت نفسي وفجرتهم كما يفعل شباب وشابات المقاومة اليوم.

ألف السيد الصادق ونشر عدداً من المطبوعات التي عرت تجربة قوانين سبتمبر وأثبتت بطلانها وخطأ نسبتها للإسلام. أهم تلك الكتابات هي كتابه «العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي» وسوف نتعرض له لاحقاً. وكتاب (النظام السوداني وتجربته الإسلامية) الذي نشر تحت مسمى «الحركة الإسلامية السودانية» وقد لخصنا جانباً منه آنفاً. كما صاغ «المقامة الجعفرية الأولى: رسالة الترويع بالتشريع»

(١) لقاء أجراه فهمي هويدي ونشر في الوطن المصرية في ١٦/ ١٢/ ١٩٨٤م

وكانت كما ذكر انفعالاً بصلب الواثق صباح الخير، روبين هود السوداني! (نص المقامة في ملاحق الكتاب).

في تلك الفترة جدد السيد الصادق عهده مع السجن باعتباره فترة للاطلاع والتفكير والتأليف وتعميق العبادات، ولما كان سجنهم هذه المرة جماعياً فإنه نظم جدولاً ثابتاً يلتزمون فيه بالعبادة والرياضة البدنية والاطلاع وغيره من المناشط في أوقات محددة، كما يحدد أوقاتاً للقاءاتهم التي يستثمرونها في مفاكرات ومحاضرات بحسب مقتضى الحال.

وكنا نزوره مرة كل أسبوع فكان يقضي معنا فترة جماعية، وينفرد بكل منا نحو خمس إلى عشر دقائق، فيسأل الواحد والواحدة عن أحواله ومدرسته ونتيجة امتحاناته وكانت هذه تجربة جديدة علينا جداً فما أتيح قبل ذلك حتى أن يعلم بأي صف نحن ولا شكل أدائنا. وأذكر أنه كان يركز على مادتي التربية الإسلامية والتاريخ ويعتبر الأداء الضعيف فيهما غير مقبول.

وكان يقابله بعض أفراد الأسرة الأقربون أحياناً، وكان يستغل بعض هذه الزيارات للاتصال بالخارج وإرسال رسائل مختلفة. ففي إحدى المرات زاره المرحوم مهدي الطيب الحلو[1] فأرسل معه رسالة للسيد محمد عثمان الميرغني يقول له فيها إن هذا النظام زائل، وإن تجربته الدينية شائهة، وإنه آن الأوان لفكاك حزبهم منه واتخاذ موقف معارض، ولكن لم يستجب السيد محمد عثمان للمناشدة، وأرسل له مع السيد مهدي رسالة مفادها إن أسلوبنا مختلف.

وحينما هممنا للسفر لملاقاة الوالدة في إنجلترا في الإجازة السنوية ذلك العام، أي صيف ١٩٨٤م، وكنا نسافر متفرقين كالعادة، كنت مسافرة مع شقيقي صديق، وحينما قابلنا الوالد السيد الصادق في السجن أعطى كل منا ورقة بخط يده وطلب أن نخفيها من سلطات السجن، ويحفظ كل منا ما في الورقة التي بحوزته عن ظهر قلب، ويمزق الورقة حتى إذا تجاوزنا أمن المطار واطمأننا إلى قيام الطائرة كتبنا ما حفظناه ثم سلمناه للحبيبة أمي سارا. وكانت الورقة التي سلمت لي عبارة عن خطاب للسيد سالم عزام الأمين العام

(١) صهره فهو متزوج من أمي صافية الصديق المهدي، وابن عمته أم سلمة عبد الرحمن المهدي.

للمجلس الإسلامي الأوربي، يقول له فيها بضرورة التحرك لنفي التشويه الذي لحق بالإسلام جراء التجربة السودانية المعيبة، ويؤكد له أن جماعة جبهة الميثاق الإسلامي، وهم زملاء في المجلس ومشاركين في منابره وملتزمين بوثائقه وعلى رأسها (الدستور النموذجي لدولة مسلمة) و(الإعلان العالمي الإسلامي لحقوق الإنسان) والذي صاغوه لدولة تهتدي بالإسلام، لم يشركوا في هذه التجربة من قريب أو بعيد بل صاغ تشريعاتها النظام بعيداً عنهم وبإقصاء لهم لا يليق، ولكنهم اتخذوها ذريعة لتأييد حكم ظالم كانوا أصلاً مشاركين فيه.

أفرغت نص الخطاب الموجه إلى السيد سالم عزام وأنا بالطائرة وسلمته لأمي التي طبعته وناولته بدورها لصاحبه، ويبدو أن الخطاب أثمر، فقد (تم توجيه نداء عام جماعي ومناشدة عامة لصالح أولئك المعتقلين من قبل المجلس الإسلامي)[1]، ولم يكن ذلك بمستغرب من السيد سالم عزام برغم جذوره الإخوانية ومواقف الأخوان مع نميري، فقد عرف بمواقفه الشجاعة قبلها سواء أكان في معارضة كامب ديفيد، أو بعدها إبان الحرب العراقية الإيرانية.

أما جماعة الأخوان المسلمون فقد وقفت في كل الدنيا مواقف مؤيدة للتشويه المايوي للإسلام، فهم كجماعة منظمة يهتمون بمساندة إخوانهم في البلد المعني، وكان أخوان السودان قد أيدوا النميري بحماسة (سيد الرايحة) وقد وجدها في (خشم البقرة).

الشاهد، اتضح لي أن حفظ كلام السيد الصادق مسألة سهلة لأنه يتخذ أسلوباً منطقياً وينتقل في كلامه من نقطة إلى أخرى بتسلسل موضوعي واضح. وكنت قبل ذلك قد حفظت عن ظهر قلب (المقامة الجعفرية) لما فيها من أسلوب أدبي ساخر وممتع، وكنت أتلوها على صديقاتي بالمدرسة ونحن ثلة نتداول الأعمال الأدبية المقاومة، ولطالما حفظت منهم أدبياتهم أمثال: يا والدة يا مريم، والاسم الكامل إنسان، وغيرها لشاعرنا محجوب شريف رحمه الله، وقد تلقفنها بإعجاب.

وقد سجل السيد الصادق عدداً من الرسائل الصوتية، نقلها آخرون غيرنا وقد كانت دائما هناك قنوات تسريب يستخدمها من داخل السجن. إحدى تلك الشرائط كانت

(١) توماس، مرجع سابق، ص ٢١٧

لأمي رحمة التي كانت بإنجلترا كما ذكرنا فقد أقامت هناك منذ ذهبت للاستشفاء، ثم كان من أمر فتح أمي سارا لمكتب المعارضة فظلتا هناك لسنوات ممتدة ربما منذ العام ١٩٧٩م ولم تعدا إلا بعد الانتفاضة.

وكانت هناك رسالة أيضاً للسيد غراهام توماس ضمن الشريط، وقال إن دموعه سالت هو وزوجته أزماي (لسماع صوته والتفكير في أنه كان يشهد عمليات قطع الأيدي)..(استمر الصادق يبعث بالرسائل من السجن كلما أمكن ذلك، وكانت الرسالة هذه المرة شريطاً ترجمته لنا السيدة سارا وقد أبهجنا أن نسمع صوته وأن يكون لدينا دليل حي على أنه قد حافظ على شجاعته وجرأته، وأنه استطاع أن يكيف نفسه مع ظروف السجن السياسي، وإليك نص هذا الشريط: يا غراهام، إنني آمل أن تكون قد أكملت السيرة المصورة للسيد عبد الرحمن، هل تصدق أنني عاكف الآن على كتابة مسودة لرواية سيرة ذاتية سوف ترسم التاريخ المليء بالأحداث والمتعدد الألوان لأسرتنا من أيام لبب حتى هذه اللحظة؟ إنها مغامرة في مجال الأدب وهي سلاح آخر في ترسانة قتل الوقت. على كل حال، إن الأحداث في البلاد هذه الأيام تصور مسرحاً ضخماً يتم عليه تمثيل مسرحية هزلية مخيفة. ليس هناك لحظة مملة. إن أهل السودان الباكين ينزفون دماءهم الآن، يعانون، ويضحكون، ولا معنى لهذه الأوضاع (القائمة) إلا بصفتها فصلاً في عملية نضوجهم السياسي، ونحن جميعاً نأمل ألا يذهب هذا الدرس سدىً، مثل الصمت الذي تتلقاه زهرة تطلع في البرية، وما أكثر الزهور التي تولد ثم تذبل دون أن يراها أحد وتضيع حلاوتها في هواء الصحراء)[1]. وقال السيد غراهام إنه بعد ذلك استطاع اقناع الدكتور كريس تيريل أن يذيع نبذة عن حياة الصادق على الشبكة المخصصة لأفريقيا في نشرة هيئة الإذاعة البريطانية.

حملة المناصرة

لقد قام المستر غراهام توماس وزوجته السيدة إزماي بمجهود جبار ذكر جانباً منه في كتابه في مناصرة السيد الصادق، حتى قال بعد اعتقاله: (كانت الثمانية عشر شهراً التالية أشد فترات حياتنا اضطراباً، أنا وأزماي، لأن كلينا ألقى بنفسه وروحه في حملة محاولة

(١) توماس، سابق ص ٢٣١

إطلاق سراح الصادق، وقلب نظام نميري الشائن. لم يكن هناك أي تفكير في المصالحة معه، ولم يكن في مقدور أي رجل ذي ضمير حي أن يؤيد ذلك الديكتاتور الذي تخطى نقطة اللا رجوع)[١].

وقال إنهم نشروا بمساعدة مارغريت مورغان إعلاناً في جريدة الغارديان في أوائل شهر أكتوبر ١٩٨٣م، كان شعاره: (سجناء الضمير، سجناء نميري. احتجت منظمة العفو الدولية والمجلس الإسلامي إلى الرئيس نميري، رئيس السودان، على الاعتقالات العشوائية وتوقيف الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق وقائد وزعيم طائفة الأنصار، وعلى حبس مائة وخمسين شخصية دينية بارزة في السودان، إن إسهام الصادق في الفكر الإسلامي وفي تطبيقه أمر يعرفه الجميع. إن السجناء هؤلاء يناشدون كل إنسان يهتم بمعتقلي الضمير أن يبرق أو يوجه احتجاجاً خطياً إلى: الرئيس نميري، الخرطوم- السودان) السودانيون وأصدقاء السودان، أكتوبر ١٩٨٣م[٢].

كما نشرت جريدتا الغارديان والأوبزرفر مقالات عن الوضع في السودان[٣].

أما الحبيبة أمي سارا رحمها الله فقد أعادت مكتب لندن كما قلنا (بمساعدة نخبة من شباب الحزب الموجودين آنذاك في انجلترا وهم إبراهيم شلعي هباني، د. عبد الكريم القوني، وصفاء خوجلي هباني، ككادر متفرغ، ود. الصادق أبو نفيسة، وفيصل الصديق المهدي وبروف محمد إبراهيم خليل. ود. صلاح عبد الرحمن علي طه كمتعاونين، خلق المكتب علاقات قوية وفاعلة مع كثير من أجهزة الإعلام الأجنبية والعربية والأفريقية المهاجرة في أوروبا أو التي تصدر من بلدانها ولها مكاتب بلندن. إلى جانب المقابلات الصحفية الفردية رتب المكتب مؤتمراً صحفياً نصف شهري يلتقي فيه بأجهزة الإعلام لعرض القضية السودانية وتجاوزات النظام الشمولي)[٤].

وقالت إن مكتبهم حصر عضوية الحزب في بلدان المهجر والاغتراب ووصلهم

(١) نفسه، ص ٢١٦

(٢) نفسه ص ٢١٦- ٢١٧

(٣) نفسه

(٤) سارا الفاضل دور المرأة في حزب الأمة في رباح الصادق سارا الفاضل: أقوال وكتابات في الفكر والسياسة والحياة

بالمنشورات، وقام بعقد مؤتمرين تداوليين للقوى السياسية المعارضة في الخارج لتنظيم وتوحيد الجهود، كما كان يحرص على مشاركة عضويته بواحد أو اثنين لحضور المؤتمرات العالمية والإقليمية التي يحضرها النظام لإحراجه وفضح ممارساته التعسفية، مما جعل الدكتاتور يضيق ذرعا بالمكتب فعقد مؤتمراً صحفياً خصيصاً لمهاجمة السيدة سارا وقال إنها مجنونة و(مقيدة بالجنازير)، وطلب من الصحفيين من غير السودانيين أن لا يلتقوا بها أو ينشروا ما تقول قارناً ذلك بالحصول على فيزا لدخول للسودان. كما تم وضع أجهزة التنصت في مكتبها، وتعرضت للاختطاف بواسطة المافيا العالمية المأجورة لحكومة السودان، مما حدا بالحكومة البريطانية لاتخاذ إجراءات أمنية مشددة لحمايتها في مكان عملها ومسكنها وفي تسفارها من المنزل لمكان العمل والرجوع إليه.

كان مكتب لندن يسرب كتابات السيد الصادق ومنشوراته للداخل بطرق مختلفة، وبحسب ما ذكرت الحبيبة سارا رحمها الله فإنه كان يتم (إرسالها كطرود عبر البريد الداخل لعناوين مختلفة بل لكل عنوان يقع بأيدينا ومنها عناوين الوزارات الحكومية والموظفين بالدولة، وحينما اكتشف النظام ذلك أصبح يفتش البريد القادم من بريطانيا، فصرت أسافر لدول أوروبية مختلفة وأرسل منها المنشورات.. كما أرسل عبر شخصيات مختلفة شنط ملأى بالمنشورات مع تمويه بأغراض أخرى، وتقوم بتوزيعها بكل كفاءة السيدة مريم أحمد بشارة عبد العزيز الشهيرة (بعرحون) وهي زميلة عمري التي قامت بتربية أولادي في غيابي ومن الأنصاريات الملتزمات، وقد ضبطت إحدى الشنط مع قريبتي السيدة زهراء حامد رحمها الله وكانت تعمل مضيفة، مما عرضهما سوياً للسجن والتنكيل على يدي النظام. وعرض أبنائي الصغار حينها لمحنة غياب عرجون لأكثر من أربعة أشهر، في غياب أمهم المنفية أصلاً)[1].

اعتقال أمي عرجون ومحنتنا الخاصة

وبالفعل كان اعتقال أمي عرجون محنة ضخمة على مستوانا الصغير. فقد كانت هي الثابت الوحيد في حياتنا، وكانت أمي عرجون هي التي تشرف على تربيتنا وتفقد أحوالنا،

(١) السابق

هي التي تلبسنا وتؤكلنا وتسهر على راحتنا وكانت أمي رحمها الله في غاية الاطمئنان إلى أننا في أيد أمينة مع تلك السيدة المضحية الباذلة. انكشفت إذن كل الأغطية من فوقنا: أمي رحمة وأمي رحمهما الله في إنجلترا ولحقت بهم مريم فقد كانت تدرس بإنجلترا في تلك الأيام، ثم غابت أمي عرجون.. انتقلنا بعد ذلك من القسم الذي كنا منذ أواخر السبعينات سكنا فيه في الطرف الجنوبي من المنزل (الاستراحة)، للإقامة في (البيت الثاني) تحت رعاية أمي حفية حفظها الله، وأمي عزيزة رحمها الله، وكان تحويل الإقامة وما استتبعه من عدم استقرار إضافة للمحنة نفسها وقلقنا على أمي عرجون، من أهم أسباب تعثر أحوالي في تلك السنة التي كنت ممتحنة فيها للشهادة السودانية، ومن ثم تأكدي من أنها سنة ضائعة ولا بد من إعادتها، لولا لطف الله.

لم يسمح لنا بزيارة أمي عرجون إلا مرة واحدة طيلة تلك الشهور الأربعة، وجدناها في حال بئيس إذ كانت تقيم في حراسة من حراسات الشرطة، على الأرض، وكان يبدو عليها الإرهاق وقد فقدت من وزنها وتغير لونها، وعلمنا أنها عذبت لتبوح بأسماء الأشخاص الذين يفترض أن يستلموا منها المنشورات ولم تنبس ببنت شفة، بالطبع. هؤلاء القوم لا يعرفون أمي عرجون وإلا لما حاولوا فلن تنطق قبل أن يقول أبو الهول كلمته.

والحقيقة لا بد هنا أن أتوقف وقد ذكرت أمي عرجون حفظها الله، لأذكر أمي عزيزة، رحمها الله وقد توفيت هذا العام إلى رحمة مولاها، وهي التي أشرفت على تربية أخواني مثلما أشرفت أمي عرجون على تربيتنا. كانت أمي عزيزة أصلاً قادمة من أثيوبيا من نواحي قوندر للعمل في السودان حينما جاءت وعملت مع أمي حفية في ١٩٦٢م، وظلت أمي عزيزة على دينها المسيحي ردحاً من الزمن حتى تحولت للمسيحية عام ١٩٩٢م. وأكثر ما يميزها أمومة متدفقة وحرص على الصغار وتمام طعامهم وشرابهم، ثم إخلاص واستقامة وتقوى فذكر الله دائماً في لسانها سواء حينما كانت مسيحية أو حينما أسلمت. ومحبة شديدة للأنصار وللإمام الحبيب الصادق المهدي، ولديها سراط مستقيم تجعل الناس يمرون عليه فهي لا تحب الكاذبين ولا المتكبرين ولا تحب الخوانين، وتجهر بآرائها بكل جسارة ووضوح، رحمها الله.

وأظن عناية الله هي التي بعثت أمي عرجون وأمي عزيزة لهذه الأسرة المنكوبة،

فظروف الوالد وأمينا ما كانت تؤهلهم لتقديم الرعاية التي تحتاجها ذرية زغب الحواصل، وحقاً ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[1]. إن السيد الصادق وهو يقدم ما ملكت يداه هكذا لا يفكر في ذاته ولا في أولاده، يرمي بنفسه في كل نار من أجل الدين والوطن، قد أكرمه الله بهاتين الراهبتين كما ظل يكرر، ليسدا ثغرة، ويقدما بنفسيهما قدوة ومثلاً للإخلاص ونكران الذات.

العقوبات الشرعية وأخواتها

كانت أهم منجزات السيد الصادق الفكرية في السجن كما ذكرنا تأليف كتاب (العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي) الذي كان فكّر في ضرورته حينما أعلن ضياء الحق خطوات الأسلمة الانتهازية التي تطرقنا لها. ولما قام النميري بالمحاولة الاستغلالية الشبيهة نشط السيد الصادق في ذلك الكتاب الذي أوضح أن العقوبات هي آخر حلقة في النظام الإسلامي أوجبت لحماية نظام هو الأعدل والأرحم، وقد شبهها حديثاً ببستان فيه الورود والثمار والعقوبات بمثابة طبلة ومفتاح لحمايته، فإن بدأت بها تكون قد اهتممت بالقفل قبل أن تزرع البستان!

وشكّل الكتاب مرجعاً أساسياً في موضوعه لأنه لخص الفقه التقليدي فيما يخص الحدود المختلفة ثم أعمل اجتهاداً مستنداً على معطيات واقعنا وأثمر رؤى كثيرة مطلوبة، فتلقفته دار الزهراء للإعلام العربي ناشرة إياه، وكان يشرف عليها السيد أحمد رائف وقدم له السيد محمد فتحي عثمان وكلاهما ينسبان لتيار الصحوة الإسلامية بمصر، وقد أخبر بعضهم أن الكتاب اتخذ مرجعاً في الأزهر الشريف في تلك السنوات.

الأطروحات في الكتاب فضحت زيف الشعار المايوي الإسلاموي بجلاء.

وفي كتاب (النظام السوداني وتجربته الإسلامية) وقد لخصنا جانباً منه آنفاً، نقد للتجربة التشريعية النميرية متتبع ليومياتها ومساقطها. مفنداً القوانين والإجراءات التي صاحبتها بنداً بنداً.

كما ألف السيد الصادق (المقامة الجعفرية الأولى: رسالة الترويع بالتشريع) انفعالاً

(١) سورة يونس الآية رقم ٦٢

بمقتل الواثق صباح الخير كما ذكرنا. وكمعظم كتاباته ذلك الزمان لم تكن تحمل اسم المؤلف، ولكن المقامة تختلف عن بقية الكتابات بأنها لم تكن مطبوعة بآلة بل مكتوبة بخط فنيٍّ جميل. وقد علمت لاحقاً من الأستاذ محمود المطبعجي، وهو أحد الأخوان الجمهوريين الذين زاملوا السيد الصادق في المعتقل حينها وكان أستاذي في الفنون التشكيلية بقصر الشباب والأطفال، أنه هو الذي خط المقامة وحكى لي كيف انفعلوا جميعا بمقتل الواثق وهم داخل السجن.

قضية الواثق صباح الخير:

قال السيد الصادق:

حكمت محكمة العدالة الناجزة بأم درمان برئاسة القاضي المكاشفي طه الكباشي على الواثق صباح الخير (من مواطني الشعبية بحري) بالصلب والإعدام كعقوبة على ارتكاب جريمة النهب بقياس لحد الحرابة، ويلاحظ أن حد الحرابة لا ينطبق على ما اتهم به الواثق، ولم تتوفر في المحاكمة أركان العدالة فلم يتح للمتهم الدفاع عن نفسه، وحكم عليه بناء على تهم سابقة لم تثبت، وكان ما اشتهر به الواثق هو سرقة أموال الأغنياء لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين. ومع أن الشريعة تعاقب على أي تعد على أموال الغير إلا أن تهمة الواثق لم تكن إذا صحت حدية، وتطبيق الحدود في تلك الظروف كان معارضاً للعدل الإسلامي فقد جمّد الخليفة العادل عمر بن الخطاب الحدود في عام الرمادة، ولهذا شكلت حادثة صلب الواثق هزة للضمير السوداني وشبهه البعض بروبن هود البطل الأسطوري البريطاني، وشيع جثمانه حشد كبير وبكاه الناس بمرارة وانطلق بعض الفنانين يحاولون رسم فظاعة الحادثة، كما هزتني وكنت بالمعتقل في كوبر فانفعلت بكتابة (المقامة الجعفرية الأولى: رسالة الترويع بالتشريع): وهل أتاكَ نبأُ الواثقِ مَسيحِ الحماقةِ المَايويّةْ؟ والفَاتحِ ضحيّةِ المحَاكمِ الجُزافيّةْ؟ ومَهْدي وزميْله اللذَانِ قُطعَا من خِلافٍ في سَرِقةٍ فِيها شُبهةُ المِلْكيّةْ؟ دِماءُ هؤلاءِ تَصيحُ اللّهمَ أقتصَّ لنَا منْ هَذهِ الدولةِ السَادّيةِ!

حكاية القنبلة الكتمت شواظ في حشاها

في يوم الجمعة ١٦ مارس ١٩٨٤م حينما كان السيد الصادق لا يزال في سجن كوبر،

في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، في ذلك الوقت كان هناك معسكر مذاكرة في منزلنا فكان عبد الرحمن وزينب ممتحنين للشهادة السودانية.. حدث شيء لا زال ملفوفاً بالغموض، فقد ارتجت أبواب ونوافذ بيتنا وسمعنا صوتاً مدوياً واهتزت الأرض، واتضح أن هنالك طائرة ضخمة حلّقت في مسافة منخفضة جداً وألقت قنبلة في القسم من بيتنا الذي نسميه «البيت التاني» وهو على الجانب الشمالي من المنزل، الأبعد من الإذاعة بعشرات الأمتار. واتكأت القنبلة على حائط لحمام ولكنها بحمد الله لم تنفجر، وألقت الطائرة قنبلة ثانية في بيت جارنا السيد بابكر عوض الله، ومنزله أقرب إلينا من قربه للإذاعة، فهو إلى الجانب الغربي من منزلنا يفصلنا منه شارع فحسب، ويفصله عن الإذاعة شارعان ومبنى. وهذه القنبلة الثانية انفجرت داخل بئر السايفون فلم يتعد تدميرها المنزل ذاته الذي كان مهجوراً، ووقعت شواظ من القنبلتين على شخصين بالقرب من شاطئ نهر النيل القريب فقتلا، وقيل إن مجمل القتلى كانوا خمسة.. وقيل إن أي قنبلة منهما كانت كفيلة بتفجير المنطقة كلها. وبذلك شاءت عناية الله أن الخسائر كانت دون المقصود بشكل كبير!

اتهم راديو النظام ليبيا بأنها صاحبة الطائرة. وجاء رأس النظام وزار بيتنا عصراً ومعه عدد من الناس علمنا أن بينهم المشير المصري أبو غزالة الذي جاء خصيصاً للحادثة، كانا يتجاذبان أطراف الحديث ويتضاحكان، وتفرجوا جميعاً على القنبلة الراقدة بهدوء قبل أن يحضر اختصاصيي القنابل لفكفكتها. وقال نميري في الإعلام إن هذا جزاء الصادق وبابكر عوض الله على ما فعلوه بي إذ ناصر الصادق الليبيين عليّ وها هم ينسفون بيته!

واشتكت حكومة السودان ليبيا في مجلس الأمن، وأيدتها الولايات المتحدة التي قالت إنها صورت الطائرة الليبية وهي في طريقها من الكفرة. وبناء على الاعتداء الليبي المزعوم فإن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أمر بتحويل طائرتي الإيواكس اللتين كانتا بمصر إلى السودان ليكونا تحت تصرف دفاع الجو السوداني لحمايته من أي عدوان ليبي محتمل. بينما نفت ليبيا قيامها بالقصف وقالت إن ذلك مجرد فبركة.

وقال بعض الناس إن هذا من تدبير النظام لتفجيرنا انتقاماً من والدنا، وأظنهم يبالغون مع أن ذلك ليس منكوراً على النظام المجرم.

وقال في المناسبة الحبيب الشاعر حامد عيشاب:

حكاية القنبلة الكتمت شواظ في حشاها

ورقدت ضيفة الأشبال نهار وعشاها

سر المهدي سد خشيمها وفشاها

ونيته سليمة بوامسلمة السلامة مشاها

نزلت غايرة لكن بالعناية محيطة

وحكمة الله لا هبشت جدار لا حيطة

غطست باعتناء ومرقت سديرا شحيطة

كأنو عروسة والحمام مسك في رحيطه

السيد غراهام توماس روى أن السيدة سارا تسلمت رسالة ذكرت أن الرئيس مبارك طار إلى أسوان لمقابلة النميري ووجهه بضرورة التفاهم مع الصادق الذي أُبلغ في السجن بنبأ إطلاق سراحه حالما يتوصل إلى اتفاق مع نميري ولكنه استنجز نميري وعوده ورفض المغادرة (إلا إذا تم إطلاق سراح جميع المعتقلين).. (وقد روي أن نميري حينها استشاط غضباً من مسلك الصادق ومن إجابته هذه، وكان رده أن أرسل قاذفات قنابل انطلقت من مطار سيدنا)[1]. أورد توماس شكوكاً كثيرة أثيرت حول الرواية الرسمية من أن الطائرة أجنبية، وقال إن جريدة التايمز أوردت تقريراً حول تلك القضية كتبه إدوارد مورتايمر[2].

ولكن الغريب لماذا حتى اليوم لم يمط اللثام عن حكاية القنبلة؟!

محاولة اغتيال جديدة ومقتل الأستاذ محمود

يؤرّخ السيد الصادق لإطلاق سراحهم في ١٨ ديسمبر ١٩٨٤م على أنها محاولة اغتيال جديدة تعرض لها في العهد المايوي، ويعتبر أنها جاءت هذه المرة متدثرة بدثار

(١) توماس، سابق ص ٢٢٣

(٢) نفسه ص ٢٢٤

قانوني. ويقول إنه حذر الأخوان الجمهوريين من أن إطلاق السراح شرك، ولكنهم لم يأخذوا برأيه، وفي النهاية راح الأستاذ محمود محمد طه ضحية ذلك الشرك المنصوب.

قال السيد الصادق:

(عارض الأخوان الجمهوريون قوانين سبتمبر انطلاقاً من موقفهم المبدئي ضد الأحكام الفقهية الإسلامية باعتبارها منسوخة ولا تصلح للقرن العشرين، كما عارض غيرهم القوانين وعلى رأسهم الأنصار باعتبارها مشوهة للشريعة الإسلامية التي تصلح لكل زمان ومكان. واعتقلنا جميعا وكنا بسجن كوبر لأكثر من عام. وقرر النظام التخلص من جميع المعارضين وأحكم الطوارئ لذلك الغرض. فأطلق سراحنا في ديسمبر ١٩٨٤ م كشرك للتخلص منا.

كان الأخوان الجمهوريون يؤيدون نظام الدكتاتور جعفر نميري تأييداً مطلقاً، ويدعمون بطشه بخصومه باعتباره تصفية للطائفية، وكتبوا في تأييد الطاغية مادة سياسية هائلة. لذلك عندما التقينا بهم في السجن قلنا لهم أنتم تدافعون عن حقوق الإنسان، وجعفر نميري من أكبر المعتدين على حقوق الإنسان ولكنكم منحتموه تأييداً مطلقاً فما حجتكم أمام الله وأمام الناس؟ أما سمعتم أن من أعان ظالماً على ظلمه سلطه الله عليه؟ اعترفوا بأن هذا كان خطأ. بعد أكثر من عام من الاعتقال أطلق سراحنا جميعاً. وكانت قراءتي للأحوال تقول إن إطلاق السراح شرك، فالطاغية قد أحكم قوانين القمع من جهة، ثم أرسل لي السيد شريف التهامي في السجن يستفسرني عن رأيي في «الشريعة» ويطالب بردي مكتوباً. فقلت له إن رأيي قلته في المنابر، وإن أردت نقلته عني شفاهة. غرابة الزيارة والطلب جعلاني أتوجس من أن النميري كان يريد توريطي بمكتوب لاستخدامه بشكل جنائي.

بعد أن قرر النظام إطلاق سراحنا، أطلق سراحنا قبلهم، ولكنني قبل أن أغادر سجن كوبر طلبت الاجتماع ببعضهم وقلت لهم: إطلاق سراحنا هذا شرك، فالطاغية نميري قد استعد لنا بإجراءات قضائية عندما نخرج ونعارض قوانينه، ونصيحتي لكم ألا نصدر لدى خروجنا مباشرة ما يوقعنا في شراكه. وفي تقديرنا النظام يعاني أزمات ستمكننا من التحرك ضده (كان هذا في ديسمبر ١٩٨٤ م). قالوا لي: في تقديرنا أن جعفر نميري قرر

التراجع عن برنامجه الإسلاموي، ويطلق سراحنا لنعاونه على ذلك، وتقديركم للأمر ليس صحيحاً! وكان ما كان.

أصدر الأخوان الجمهوريون بياناً يحوي رأيهم المعروف في القوانين، فتم اعتقال الأستاذ محمود محمد طه وأربعة من زملائه في ٥ يناير ١٩٨٥ م، وقدموا للمحاكمة التي رأسها القاضي حسن إبراهيم المهلاوي، وحكم عليهم بالإعدام وتم إمهالهم ثلاثة أيام للتخلي عن فكرهم، ورفع الحكم للتأييد بواسطة محكمة الاستئناف التي رأسها القاضي المكاشفي طه الكباشي. قال عن هذه المحكمة الدكتور الطيب زين العابدين: (كانت محكمة عجيبة، في بدايتها اختلف محمود مع القاضي لأنه طلب أن يقدم مرافعته في بداية الجلسة فرفض ذلك لمخالفته للإجراءات القضائية المتبعة، امتنع محمود بعدها من الحديث طيلة المحكمة. حكم القاضي عليه بالإعدام بناء على المنشور وقال له يحق لك الاستئناف فلم يستأنف فاستأنف له القاضي! محكمة الاستئناف كانت من محاكم (العدالة الناجزة) القضاة الثلاثة فيها: حاج نور والمكاشفي طه الكباشي وثالث لم يكونوا قضاة بل مدرسين بالأساس! هذه المحكمة هي التي حولت الحكم للردة وأدخلت في حيثياتها أشياء قديمة خارج نطاق مسألتها، ولم يعط محمود حتى فرصة الدفاع عن التهمة الجديدة! هذه المحكمة عبارة عن (سلبطة سياسية) لأن رئيس الجمهورية قصد أن يعدمه بأي شكل). وفي ٨/ ١/ ١٩٨٥ م حكم عليه بالإعدام ويوم ١٧ صادق النميري على إعدامه الذي تم في يوم الجمعة 18/ ١/ ١٩٨٥ م. ويرى الدكتور أمين مكي مدني أن إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف كانت مخالفة صريحة لقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على إحالة أحكام الإعدام للتأييد أمام المحكمة العليا، وأن قاضي الاستئناف أخطأ في تأييد حكم الإعدام عدة أخطاء قانونية خطيرة منها: على الرغم من أن حكم محكمة الموضوع قضى بالإدانة بموجب نصوص قانون العقوبات تغيرت الإدانة في محكمة الاستئناف إلى جريمة الردة وهي تهمة لم تتم بها محاكمة المتهم في المكان الأول. ولم يوجد في قانون العقوبات أو أي قانون آخر ساري المفعول أي تعريف أو عقاب لجريمة الردة التي ابتدعها القاضي اجتهاداً بناء على النص في قانون أصول الأحكام لسنة ١٩٨٣ م الذي يخول القاضي أن يجتهد رأيه مما ينافي أبسط قواعد العدالة.

كذلك ينص قانون الإجراءات الجنائية المطبق آنذاك صراحة على عدم تنفيذ حكم الإعدام على أي شخص بلغ من العمر سبعين عاماً وكان الأستاذ محمود حينها يبلغ السابعة والسبعين.

وفي اليوم الثالث لصدور الحكم أذاع رئيس الجمهورية بياناً تلفزيونياً مفصلاً بموافقته على حكم الإعدام الذي تم تنفيذه في اليوم التالي. أما بقية المتهمين فقد تعرضوا لمسرحية «استتابة» مذلة بثتها أجهزة الإعلام آنذاك.

وبعد انتفاضة رجب/ أبريل المباركة وعلى إثر عريضة تقدمت بها ابنة الأستاذ محمود محمد طه وأحد زملائه قضت المحكمة العليا بإبطال حكم محكمة الاستئناف وكل ما ترتب عليه، سوى أن الأستاذ كان قد قضى نحبه اغتيالاً قضائياً باسم الشريعة الإسلامية. وقد شكلت تلك القضية من أبرز انتهاكات العدالة عبر قوانين سبتمبر، كما أعادت الحديث حول ضرورة مراجعة فقه الردة في الإسلام)[1].

هذه الرواية كررها السيد الصادق كثيراً، ولكن هذا العام بالذات أثارت حفيظة بعض الأخوان الجمهوريين، فهجموا هجوماً شديداً عبر مقالات عديدة مستنكرين حديث الإمام عن نصحه للأستاذ وبقية الأخوان الجمهوريين، وقال بعضهم إن النصيحة ذاتها لو حدثت فهي تدين السيد الصادق باعتبار أنه سكت عن قول الحق بينما صدع به الأستاذ.

طبعاً تختلف التقديرات، ولكن مثلما قال رسول الله ﷺ: «**أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ أَوْ أَمِيرٍ جَائِرٍ**»، فإنه روي عنه ﷺ كذلك : «**الِاحْتِيَالِ وَالْحَذَرِ مَعَ مَنْ يَخْشَى مَعَرَّتَهُ**»[2] أي شره وفساده. وهم جميعاً كانوا قد قالوا كلمة الحق على أية حال ودفعوا ثمنها سجناً، فلو كان التقدير أن إطلاق السراح لاغتيالهم قضائياً يكون من غير الحكيم تكرار ما قالوه، وهو لن يضيف شيئاً لما قيل، بينما ثمنه جز الرقاب!

على العموم، فقد روى الدكتور مروان حامد الرشيد، سكرتير نقابة أساتذة جامعة الخرطوم أيام الانتفاضة والذي ذكر دور مقتل الأستاذ محمود في تسريع تحركهم

(١) ميزان المصير الوطني في السودان

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري

لإسقاط النظام، ما يفيد بأن الأستاذ محمود ربما كان قبل تحليل السيد الصادق ونصيحته له بأن فك الأسر كان ضمن خطة للإيقاع بهم من جهة، ومن جهة أخرى يعضد التحليل القائل بأن النظام أطلق سراحهم ليوقع بهم فأعاد لهم ماكينات الطباعة المصادرة نصباً للشرك. قال مروان: «وفي تلك الفترة كانت الأجهزة الأمنية وبعد أن اعتقلت الجمهوريين وبعد فترة أطلقت سراح بعضهم وأعادت لهم بعض الماكينات التي صادرتها منهم وذلك في سبيل توريطهم، وذكر لي أحد الجمهوريين أن الأستاذ محمود كان قد توقف لفترة عن كتابة البيانات وأن من كان يقوم بذلك هم تلامذته، ولكن يقال إن البيان المعنون بهذا أو الطوفان كان قد كتبه الأستاذ محمود محمد طه».[1]

الأستاذ محجوب عمر باشري يروي روايات عجيبة حول مقتل الأستاذ، وحول مكان دفنه، لم يقبلها كثيرون. كما يروي العجب العجاب حول النميري ذاته في أيامه تلك وعقدة الذنب التي اعتورته جراء اغتيال الأستاذ[2].. لوثة النميري العقلية في أيامه الأخيرة أو عدم توازنه يشير إليها بشكل مخفف كذلك السيد غراهام في كتابه، ضمن ملاحظاته إبان لقاءاته بالنميري تلك الأيام.

وقد روى غراهام كيف سببت حادثة مقتل الأستاذ هزة في الرأي العام العالمي، وقاد هو الرفض والتصعيد في بريطانيا، وكتب قصيدة متأثراً بالحادثة مطلعها (إنني حزين لك يا طه)[3].

أين أنتم من شرعة الإسلام؟

كان النميري بعيداً جداً عن صفات إمام المؤمنين، وقد كان تلبسه بعباءة هذا المنصب في حد ذاته مثار سخرية، مثلاً جاء في المقامة الجعفرية: (*وحينما بلغ الوالي الستين، اكتشف بعض معاني الدين، وفاته أن السودانيين كانوا يصومون ويصلون*

(١) حوار معه أجراه الأستاذ عبد الوهاب همت في صحيفة أجراس الحرية - الأربعاء ١٣-٠٤-٢٠١١

(٢) محجوب عمر باشري، أإعدام شعب؟

(٣) توماس، سابق ص ٢٣٥

ويزكون، وشيوخهم يبايعون، بينما هو مجندل في الطين![1]

وقال الأستاذ محجوب عمر باشري حوله وحول الثلة التي كانت معه في تلك المغامرة: وأعلن القوانين الإسلامية ونادى به الشيخ الفادني أحد الفقهاء بمدينة رفاعة خليفة للمسلمين، وأدخل النيل أبو قرون الوزارة والسودان كله يعرف أخباره، وضم عوض الجيد، وقلد شابا درس علم المكتبات ديوان الزكاة هو بابكر عبدالله إبراهيم، وضم إليهم امرأة تخرجت في كلية الحقوق من جامعة القاهرة فجعلها مستشارة قانونية هي بدرية سليمان،..، وأمسك مسبحة وأسرع في بناء القباب والأضرحة وادعى أنه يخاطب من وراء حجاب[2].

هذا وقد أمطرونا مع سيرهم الوحلة بأحاديث لا تناسبها، بل تدعي الصلاح والطهر ادعاء باطلاً مكشوفاً. قال عوض الجيد: أخي الرئيس القائد الإمام كان ينتظر في ظل شجرة اليقين حتى إذا رآنا تقدم معانقاً في أدب العلماء وشوق القائد لجنوده. وشد على أيدينا ومضى نحو النور لا يلوي على أحد كما مضى لوط عليه السلام حين أوصاه الله تعالى (ولا يلتفت منكم أحد) وكما مضى علي كرم الله وجهه حين سار لفتح خيبر فأوصاه المصطفى بقوله «سر ولا تلتفت» ومنذ أول لحظة وقبل صياغة قانون أوحد أخذ علينا القائد العقد، وأخذنا منه العهد أن تكون علاقتنا معه علاقة المأموم بالإمام فقبل وقبلنا. ثم بايعناه بيعة كاملة على كتاب الله وسنة رسول الله والبيعة عند الله عهد من خانها فقد خان الله.[3]

وقد جمعت (المقامة الجعفرية الأولى: رسالة الترويع بالتشريع) أطراف الغبن في ثوب ساخر:

(إنَّ القَفْزَةَ الجعفريّةْ، عَلَى قَافِلَةِ السُنّةِ المُحمديّةْ، هِي شَهْوةُ وَالٍ سِياسِيّةْ، اسْتَعَانتْ بخِبْرةِ ثالوثٍ هُم أَبو قُرُونٍ وعَوَضٌ وَبَدْريّةْ، ثالوثٌ فطيرُ المعْرفةِ الشَرْعيّةْ، قليلُ الحصِيلةِ القَانونيّةْ، واسْتَغَلّتْ بَعضَ الطرقِ الصوفيّةِ الفَرعيّةْ، واسْتَخْدَمَتْ هَيْئةً تَسْمِيتُها

(١) المقامة الجعفرية

(٢) باشري ص ١٢٩ نقلت كلامه بتصرف وفيه تجريح وسخرية زائدة عن سعة هذه السيرة

(٣) نفسه نقلا عن مجلة الصياد البيروتية عام ١٩٨٤

إسلاميّةْ، وأفعالُها نَفْعيّةٌ دُنيويّةْ.

اللّهمَ ارْحَمْنَا مِن هَذِه الألاعيبِ الصِبْيانيّةْ. لَقَد سَمِعَ النَاسُ رَئِيسَ الهيئةِ الثُلاثيّةْ، أَبَا قُرُونٍ يَتَلاعبُ بالمدائِحِ النبويّةْ، تصدّى لقولِ مَادحِ الصُوفيّةْ:

صَـــلِّ يَـــا عظـــيمَ الـــذاتْ ... علـــى صـــاحب المعجـــزاتْ

دائـــماً، النـــاجَى شَـــاف الـــذاتْ

فَنَقَلَ النشيدَ مِن الذاتِ المُحمديّةْ، إلَى عزةٍ وبثينةٍ ورُقيّةْ، قَائلاً:

غنيـــــــت للســـــــتّاتْ ... أنـــا قَصْـــدِي الانبســـاط ،

دائـــماً، يـــا خلّـــي مـــع البَنـــاتْ!

أما قُضَاةُ المحَاكِمِ الإيْجازيّةْ، فَجماعةٌ مُختارةٌ لإصْدارِ أَحْكام تَرْهيبيّةْ، بَعيدةٍ كُلّ البُعْدِ عَن العدالةِ السَماويّةْ، أَشْهَرُهم الذِي كَثُرَتْ أحْكامُهُ التعسُّفيّةْ، وطَبّلَتْ لَه الأجْهزةُ الإعلاميّةْ، قَاضٍ مُصابٌ بالأَمْراضِ العَصبيّةْ، بذَا شَهِدَتْ دَفَاتِرُ «شيخ إدريس» العِيَاديّةْ!.

إنَّ اللهَ أرْسلَ مُحَمَّداً ﷺ رَحْمَةً للعَالَمِين، أيْنَ عدلُ الشريعةِ ورحْمتُها؟ أينَ رَخاؤها وعزّتُها؟ أيْنَ قولُ مُنْزِلِها: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]؟

لَقَد لَحِقَ بالسُودانَ شَقَاءٌ بالِغٌ، وضيَاعٌ قَالَ فيه القائلُ:

نَحْـــنُ واللهِ فِـــي ســـوءِ حـــالٍ ... لَـــوْ رَأَيْنـــاهُ فِـــي المَنـــامِ فَزِعْنَـــا

أَصْـــبَحَ النَـــاسُ مِنْـــهُ فِـــي شَـــقَاءٍ ... حَـــقٌّ مَـــنْ مَـــاتَ منْهُمـــو أنْ يهَنّـــا

وانتهت المقامة بالقول:

(إنَّه مَاضٍ للأَمَامْ، يَذِلُّ الرِقَابَ ويَدُوسُ الهَامْ، ويُعْلنُ السِياساتِ ويُؤَلِّفُ الأَحْكامْ، ويسْتَدِلُّ باسْتِمْرارِهِ عَلَى رِضَا الأَنَامْ، مَعَ أنَّ اسْتِمرارَ النِظامْ، رُغْمَ كُلِّ أَسْبابِ الإعْدَامْ، مَعْنَاهُ فِي لُغَةِ العَارفِينْ: إسْتِدْراجُ الظَالِمِ وامْتِحانُ المَظْلُومينْ. إنَّ مُكابَدَاتِ الحقِّ امْتحانَاتْ، وانتِصَاراتُ البَاطِلِ إمْهَالاتْ، وقَريْباً يَنْتَهِي الامْتِحَانْ، ويَنْتصرُ عَلَى قَاهِرِهِمْ وجلَّادِهِم أَهْلُ السُودَانْ، ويَسِيْرُ بِخَبَرِ هَذِهِ التَجْرِبَةِ الرُكْبَانْ، وتَحَارُ فِي وَصْفِهَا أَجْيَالُ

(١) سورة المنافقون الآية ٨

آخِرِ الزَمَانْ، وتِلْتَمِسُ مِنْهَا أَصْدَقَ البُرْهَانْ، عَلَى مَقَالِ يُوْسُفِ الصِدِّيقِ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (١).

أما شاعر الأنصار المجيد مختار محمد مختار فقد كتب قصيدته (أين أنتم من شرعة الإسلام) عام ١٩٨٤م وطبعت ووزعت سراً وكان نقدها لاذعاً، وهي طويلة، منها:

أين انتم من شرعة الإسلام ... يا صغار النفوس والأحلامِ
كالعصافير في العقول ولكن ... تشبهون البغال في الاجسامِ
إن يوماً أباحكم مقود الناس ... لقد كان أحلك الأيامِ
هل حسبتم شريعة الله جهلا ... هي حد الزنا وحد المدامِ
واقتصاص من الضعيف وترك ... لقوى يلج في الإجرامِ
كيف تنجو البزاة من السيف ... وتنحى إلى رقاب الحمامِ؟!
لم حللتمُ التجسس والأمر حرام ... في الدين أي حرامِ
ومنعتم شرب المدام نهاراً ... وابحتم شرابها في الظلامِ
ما أرقتم في النيل ما كان إلا ... جام خمر ارقتموه بجامِ
لو صببتم معشارها أغرق ... الخرطوم بحرٌ منْ السلافة طامِ
انهبوها اكابر القوم فالخمر ... حلال للقادة الأعلامِ
إن نسيتم فالشعب ليس بناس ... أين كان التحريم قبل العامِ
إذ فتحتم حاناتها وأبحتم ... بيعها رغم كثرة اللوامِ
قد رميتم ولستمو برماة ... لا تصيب السهام من غير رامِ
منطق كله كذب وافك ... منطق الرعد في السحاب الجهامِ
كم خربتم ببغيكم من بيوت ... وعفرتم من أوجه في الرغامِ

(١) سورة يوسف الآية ١٠٠

قد وعدتم بجنة ونعيم ... عاشه الشعب في رؤى الأحلام!
هو شعب غذاؤه الذل والضيم ... ومرُّ الشجون والآلامِ
فعجزتم من بعد عشر وخمس ... فافتريتم أكذوبة الإسلام!
حينما غركم خداع ذوى العقل ... لجأتم إلى خداع العوام!
عجبا يبتغي الشريعة طاغ ... غارق في الفجور والآثامِ!
حاقد مظلم الفؤاد جهول ... مستبد ذو جنة وعرامِ
يستحل الدماء ما يخاف ... الله في الشاكلات والأيتامِ
فأحاطت به بطانة سوءٍ ... كلهم من اراذل وطغامِ
طالما سبهم واوسعهم صفعا ... وركلاً بالكف والأقدامِ!!
إنما الشرع في الحقيقة عدل ... يستوي عنده جميع الأنام
ولأهل الكتاب في ظله الممدود ... كالمسلمين خير مقامِ
يجعل الناس أمرهم بينهم شورى ... ويأبي تسلط الحكامِ
أنتم القاسطون لا تعرفون ... الله أو دينه القويم السامي
خدعوكم بالرجم حكمكمُ الأسود ... فينا مقداره الف عامِ!
نحن نبغي الإسلام صرفا نقيا ... خالصا من شوائب الأوهامِ
يرفض الدجل والتكهن والطرق ... ورقص الحكام في الأنغامِ
والخيال المريض يجعل أغبى ... الناس أهلا للوحي والإلهامِ
حكمة بالكتاب والسنة الغراء ... لا بالأذي وسخف الكلام
أين أنتم من شرعة قد تسامى ... وتعالى عن همة الأقزام
عوجا تبتغون للدين من غير ... كتاب وسنة وإمام!
عهدكم جاهلية ما يزال الأمر ... والنهي فيه للأزلامِ
ليس يمحو دجاه غير الجهاد ... الحق والبيض والوشيج الدامي!

المرأة وحقوقها في الإسلام

أذكر أن السيد الصادق يومها سألني ما الذي تعتقدينه أشد ما يطعن به الطاعنون الإسلام من ناحية قضية المرأة؟ فقد كنت أثرت أمامه تساؤلات حول تفسير بعض الآيات التي تتخذ كدليل على قصور النساء، وقد روى لجماعة الثلاثاء التي أشرنا لها آنفاً إنه فكر في كتابة كتابه (المرأة وحقوقها في الإسلام) لمخاطبة أسئلة تحوم في رؤوس النساء المسلمات، وقال لهم: أريد أن تقولوا لي ما هي برأيكم أهم القضايا التي تشغل بال المرأة المسلمة والتي تجعلها تجد تناقضاً ما بين كونها مسلمة وكونها عصرية في ذات الآن؟

فكتاب المرأة الذي أكمله أوائل عام ١٩٨٥م كان يرد على الشبهات المثارة. ولكنه لم يكتف بتلك الشبهات التي أوردها الذين تناولوا هذا الأمر بالبحث، بل حرص على إدراك حتى تلك التي تدور في صدور المؤمنين والمؤمنات.

وأظن أن الاطلاع المكثف الذي سبق كتابة الكتاب كان أيام المعتقل الأخير. وفي الكتاب تلخيص لرؤى الأقدمين حول قضايا مختلفة منها الدية والولاية العامة والشهادة أو الإشهاد، والإرث ونقاش مسألة الحجاب وشرح تاريخ النقاب في المجتمعات الإسلامية؛ كما في الكتاب تلخيص لرؤى الحركة النسوية في الغرب وتطورها ومطالبها، وفيه تلخيص للمسألة العلمية والفروقات الفسيولوجية بين النساء والرجال، ثم في النهاية الأطروحة أن الاختلاف بين الجنسين هو اختلاف تكامل لا تفاضل، بتأكيد المساواة بين الجنسين إنسانياً وإيمانياً، وأن ما فات المرأة في بعض الأمور كالإرث معوض بسبقها في أمور أخرى كحسن الصحبة للأم، مع فتح المجال للمرأة في العمل وفي الشأن العام وعدم الحجر عليها.

وبعد كتابته وزع مسودته على عدد من النساء داخل كياننا طالبا منهن تقديم رؤاهن ومناقشة

الأفكار الواردة فيه.

وسنشرح لاحقا كيف تطورت رؤى السيد الصادق في هذه القضية في مقبل الأيام.

وأذكر أنه أعطاني نسخة من تلك المسودة حينما ذهبت إليه فجر يوم من مارس

١٩٨٥م، وكنت أزمع هجر امتحان الشهادة السودانية بعد أن كان أدائي في امتحان الكيمياء في أول يوم للامتحانات رديئاً جداً.

حاول الوالد الحبيب أن يثنيني عن فكرتي ويقول لي إن الهرب من أمام التحديات أمرٌ مذموم، وعلى المرء أن يواجه كل عقبة وكل معركة حتى النهاية، وحكى لي كيف أنه في الامتحانات التي كان عليه اجتيازها لدخول جامعة أوكسفرد كان يواجه مشكلة علم الجغرافيا فهو لم يدرسه وقد هجر التعليم النظامي ولم يسر بالسلم المعهود، وكانت الفترة ضيقة جداً. وقال لي إنني شمّرت عن ساعد الجد وألزمت نفسي بالمذاكرة أصل الليل بالنهار، وأبلل عيوني بالمكمدات الباردة مغالبة للنعاس، بطريقة جعلت الأستاذ المشرف عليّ يتعجّب، ففي فترة قصيرة جداً صرت مخزناً كبيراً لعلوم الجغرافيا بطريقة كما قال صارت المشكلة كيفية ترتيب تلك المعلومات بشكل منهجي. واستمر الوالد يذاكرني بضرورة الإقدام وخطل التراجع من أمام التحديات، ولكني وقفت صخرة صماء بأنني كنت مستعدة لإعادة السنة وهذا شيء طبيعي لممتحني الشهادة الثانوية في السودان خاصة تلك الأيام حيث الفرص محدودة يتقاتل عليها نحو مائة ألف من الممتحنين، ولكني لست مستعدة (للفضائح) بزعمي!

بعد أن آيس من إقناعي، قال لي إذا كان هذا خيارك فبها، ولكن إياك أن تغرقي في الأحزان والندم، وهذا كتاب جديد كتبته في أمر يهمك، خذيه واقرأيه بتمعن ثم اعطني ملحوظاتك، وكان ذلكم هو كتاب (المرأة وحقوقها في الإسلام) وكان يومها مطبوعاً على ورق (رونيو).

أخذت الكتاب وأزمعت أن أطالعه وأغالب به دموعي، ولكن مدرّساتي، حينما اكتشفوا غيابي عن الامتحان لحقوني في البيت واقتلعوني في حالة مزرية، ولم يكن بهن صبر على مجادلتي كما كان لأبي، ولا أعطينني براحه الذي أعطاني، ففرضن علي المواصلة فرضاً، وسقنني بسيارة الوكيلة، فواصلتُ الامتحانات، وحمدت الله أنني لم أضطر للإعادة.

إنني كلما أتأمل في سيرة الوالد معنا، والبراح الذي يعطيه لمن هم ضمن سلطته الأبوية التي لا تغالط والحرية في الاختيار، أتعجب كيف يعن للبعض أن يصفه

بالدكتاتورية؟ لقد كانت أستاذاتي ديكتاتورات أكثر منه بما لا يقاس، وقد كانت ديكتاتورية حسنة المنقلب، لأنني لو كنت تركت وحريتي الرعناء تلك، وقد تركني ملتزماً بنهجه الذي لا يأمر ولا ينهى وصدّق إفاداتي المعطوبة التي لم تمر عليهن، لكنت أضعت عاماً من عمري فقط بسبب قراءات خاطئة.

لاحقاً وبعد الفراغ من الامتحانات تفرغتّ لالتهام (المرأة وحقوقها في الإسلام) الذي كان بلسماً لجراحات فقهية منكفئة كثيرة.. ويا للعجب، حينما تلقى السيد الصادق الإفادة الراجعة ممن شاورهم في المسودة، كان أغلب الرفض وعدم استساغة التجديد فيه قادم من الكادر النسوي. ربما لأنه حتى ذلك الوقت لم يكن السيد الصادق قد كدّرهن بذات المستوى الذي لقيه زملاؤهن الذكور، وسوف يفعل ذلك لاحقاً وسوف تنبت زهور أمثال الخضراء (إيمان الخواض)، والحميراء (رشا عوض) وغيرهما، إن الزهور وإن ذهبت تزين مزهريات بعيدة، تظل مدينة للشجرة الأم!

مخاض الظلام.. عملية موسى

بإعلان النميري لقوانينه المجحفة باسم الإسلام دق أول مسمار في نعش نظامه.

وفي أوقات الزوال تلك، كانت آخر مخازي إمام القرن: ترحيله لليهود الأثيوبيين (الفلاشا) لدولة الكيان الصهيوني ليكونوا قوام مستوطنات جديدة على أراضي الفلسطينيين المحتلة.. أية خيانة دينية وقومية يا (أمير المؤمنين)! لقد شكل ترحيل الفلاشا من السودان إلى إسرائيل سراً آخر سقطات إمام القرن وآخر ملفات عصر الظلام!

تحت عنوان (مخاض الظلام..عملية موسى) وصف الأستاذ مصعب أحمد مضوي المرحلة الثانية من ترحيل الفلاشا اليهود الأثيوبيين سراً إلى إسرائيل عبر مطار الخرطوم في كتابه المخصص للقضية.

ويروي الأستاذ مصعب تفاصيل تلك العملية التي تفصّل عمالة نظام مايو. ويذكر كيف سعت إسرائيل لأمريكا أن تضغط على السودان ليهيئ هجرة اليهود الفلاشا الأثيوبيين سراً إلى إسرائيل.

ففي سبتمبر ١٩٨٤م أثناء زيارة إسحق شامير وزير الخارجية الإسرائيلي لواشنطن أجرى مع نظيره الأمريكي جورج شولتز مباحثات طلب فيها مساعدة أمريكا بإقناع

الرئيس جعفر نميري بالتعاون في نقل الفلاشا. ويقول إنه بعد قبوله للمبدأ أسند تفاصيل المهمة وتنفيذها لنائبه عمر محمد الطيب الذي كان أيضاً رئيس جهاز أمن الدولة يقابله في المسئولية من الجانب الأمريكي جيري ويفر المتخصص في شئون اللاجئين إضافة لرجال المخابرات الأمريكية والعناصر الصهيونية.

وبدأت المرحلة الأولى بنزوح الفلاشا سيراً على الأقدام من مواقعهم في الجبال الأثيوبية لمعسكرات اللاجئين في السودان في نوفمبر ١٩٨٤م. واستمرت المرحلة الثانية والمسماة (عملية موسي) منذ ٢١ نوفمبر ١٩٨٤م وحتى الخامس من يناير ١٩٨٥م، وفيها تم ترحيل ثمانية آلاف وثلاثمائة من الفلاشا جماعياً من معسكر تواوا للاجئين بشرق السودان براً إلى مطار الخرطوم ومنه عبر الجسر الجوي إلى إسرائيل حيث نظمت ٣٥ رحلة بالطائرة.

ولم يوقف العملية إلا افتضاحها. إذ قام رئيس الوزراء الإسرائيلي في مؤتمر صحفي في ٤ يناير بالإعلان عن عملية موسى مزهواً بما حققه لإنقاذ الفلاشا، فاضطرت السلطات المايوية لوقف العمليات في ٥ يناير بعد أن سمع رجال جهاز أمن الدولة السوداني خبر العملية من الإذاعة البريطانية مساء الرابع من يناير. وبتعبير مضوي (فأسقط في أيديهم وتبين لهم إنكشاف عورتهم بعد سقوط سراويلهم إلى تحت الركبة!)

وأصدرت وزارة الخارجية السودانية بياناً نفت فيه مشاركة السودان في عملية ترحيل اليهود الفلاشا! وقد انتشرت روح من انهيار المعنويات بين ضباط جهاز أمن الدولة، وحاول أحد ضباط الجهاز (الرائد أمن عبد الله عبد القيوم) الهرب من البلاد، وقبض عليه وهدد عمر الطيب من تبدو منه أي بادرة لهز الروح المعنوية.. وكان من آثار تلك الفضيحة تتالي الإدانات على السودان في العالم العربي والإسلامي بل والإفريقي الذي كانت حكومة السودان تتظاهر فيه بأنها ضد التدخل الصهيوني، و(من بعد الافتضاح الدولي المجلجل وتأزم الأحوال انقلب شركاء عملية الظلام يتلاومون).

ويكشف مصعب مدى عمالة النظامين الساداتي والنميري لأمريكا والعمليات العسكرية التي كانت تقوم بها أمريكا في المنطقة وفقاً لمناورات (النجم الساطع) التي اشتركت فيها القوات الأمريكية سريعة الانتشار والقوات المصرية ووحدات من القوات المسلحة السودانية. وقال إنه في حين رفضت أمريكا صفقة السلاح السعودية مدفوعة الثمن، كنت

تشاهد في ذات الوقت طائرات الإيواكس قابعة في مطار الخرطوم الدولي «المدني».

كما إنه رصد السخط الشعبي المتزايد على النظام جراء افتضاح عملية الظلام قائلاً: أدى الافتضاح المشين لحكومة الرئيس السابق جعفر نميري بتورطها في عملية نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل إلى اشتعال روح السخط بين قطاعات جماهير الشعب السوداني بمختلف مشاربها. وظهرت صحف الحائط بجامعة الخرطوم تحمل شعارات ساخرة معادية تنادي بسقوط نظام نميري الذي داس على كرامة الشعب السوداني.

وانتشرت الملصقات التي تحمل شعارات معادية لحكومة نميري على جدران المنازل والمحال وبالطرق الرئيسية بالخرطوم منددة، كما جرى توزيع المنشورات المعادية لحكومة نميري في المدارس والجامعات والأحياء السكنية وفي داخل دوواوين المصالح الحكومية. ووقف أئمة المساجد في المدن وفي بعض القرى السودانية الريفية يشجبون جريمة نقل يهود الفلاشا علناً ويستنكرون التعامل مع اليهود والصهاينة أعداء الإسلام والوطن[1].

كان المسمار الأول نقض النظام لاتفاقية السلام والحرب التي اندلعت فاستنزفته حتى النخاع.

وكان المسار الثاني تلك القوانين الشائهة، والادعاءات الباطلة من المخلوع وكل الناس كانت تعرف من هو وما علاقته بالدين الذي يستغله الآن مقصلة لترويع معارضيه.

وكان المسمار الثالث (عملية موسى) التي عرت (إمام القرن) وتركته مثل ذاك الفرعون الأحمق.

وكان المسمار الرابع اغتيال الأستاذ محمود الذي فضح جوره وفاقم الغضب ضده وحرك الجهات الحقوقية داخلياً وخارجياً تحركاً واسعاً..

ثم تتالت المسامير حتى اكتمل النعش وشيّع الظلام إلى مثواه في مزبلة التاريخ.

في الفصل القادم نروي مواكب الثورة، مراسم تشييع الظلام ويزوغ الصباح المنير!

(١) مصعب أحمد مضوي ترحيل الفلاشا الصفحات ١٦٢ وما قبلها